بنك تونس والإمارات

التقرير السنوي

2017

الفهرس

مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

المناخ الدولي

المناخ الوطني

الأرقام الرئيسية المتعلقة بنشاط البنك

القوائم المالية لبنك تونس والإمارات

تقارير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية لبنك تونس والإمارات

القوائم المالية المجمعة لمجموعة بنك تونس والإمارات

تقارير مراقبي الحسابات حول الحسابات المجمعة لمجموعة بنك تونس والإمارات

القرارات المصادق عليها خلال الجلسة العامة العادية لبنك تونس والإمارات

مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة ممثّلو دولة الإمارات العربية المتحدة

السيّد جبر زعل خليفة الفلاسي	**رئيس مجلس الإدارة**
(بداية من أكتوبر 2013)	
السيّد عبيد مراد السويدي	عضو
السيّد خليفة علي القمزي	عضو
السيّد صقر سالم محمد علي العامري	عضو
السيّد ناصر شطيط الكتبي	عضو
السيّد محمد مبارك الحجري	عضو

أعضاء مجلس الإدارة ممثّلو الدّولة التونسية

السيّد جلال عزّوز	**مدير عام**
السيّد هادي دمّق	عضو
السيّد الفاضل بن عثمان	عضو
السيّد منير الرمضاني	عضو
(سمّي عوضا عن السيّد عبد الرحمان الخشتالي)	
السيّد راشد بن رمضان	عضو

مراقبو الحسابات

السيّد أحمد بالعيفة	مكتب M.T.B.F
السيّد محمد علي العواني الشريف	مكتبECC Mazars

كلمةُ رئيس مجلِسِ الإدارة

اِتسم المناخ الدَّولي في سنة 2017 بنمو اقْتِصادي مقارنةً مع سنة 2016 إذ بلغَ معدل النمو **3.8**٪، المستوى الأعلى منذ **سنة 2011**. وتأكدت الانتعاشة على وجه الخصوص في الاقتصاد المتقدم الذي تعززت أنشطته بإتِّباع سياسةٍ نقديةٍ مرنةٍ سمحت بِتيسيرِ الظُّرُوفِ المَالِيَّة اللاّزمة لتَحقيقِ الانْتِعاشةْ.

وفي هذا السياق، كان النمو قوياً في معظم الاقتصاديات الناشِئة، بفضلِ الطلب الخارجيِّ الكافي الذي نتيجة استعادة البلدان الصناعية لنشاطها ولارتفاع أسعارِ السِّلع الأساسية.

ومع ذلك، لم ينعكس هذا الانتعاش على سُوق العمل إلا جزئيا، وخاصةً في الدول المتقدمة حيث **انخفض معدل البطالة** إلى مستوى **5.7** ٪ مقابل **6.2** ٪ في سنة **2016**، في حين تَطَوَّر معدلها بشكلٍ متباينٍ بين البلدان الناشئة وتلك النامية.

وفي المُجمل، سجَّل معدل البطالة العالمي ارتفاعًا طفيفًا بمعدل **5.6**٪ في سنة **2017** مقابل **5.5** ٪ في سنة **2016**.
أما بالنسبة للتِّجارة العالمية في السِّلع والخدمات، فقد سجلت انتعاشاً ملحوظا، بنسبة 4.9 **4** ٪ مقابل 2.3 **2** ٪ في عام 2016 ، بفضْلِ تعزيزِ التدفقات التجاريَّة في آسيا والواردات إلى أمريكا الشمالية.

وقد أظهرت الأسواقُ المالية الدَوْلية من جانبها مرونةً في مواجهةِ الشُّكوك على الصَّعيد السياسي، مستفيدةً من النُّمو الاقتصادي الثابتْ، ومن نسبة التَّضَخّم المعتدلة إضافة إلى ضَخِّ المصارف المركزية لكميات هائلة من السيولة.

أما في أسواق الصرف الدولية، فقد تميَّزت سنة 2017 أساسًا بارتفاع كبيرٍ في قيمة **الأورو** مقابل **الدُولار**. ويعودُ هذا الإرتفاعُ أساسًا إلى تحسينِ الظَرفية الاقْتِصادية وتَجَدُّد اهتمام المُستثمرين الأجانب بالاستثمار في منطقة الأورو.

في هذا السياق، ارتفعت قيمة الأورو بمعدل **2.1**٪ مقابل العُملة الأمريكية ليستَقِرّ عند **1.1297** دولار في سنة **2017**.

أما الاقتصادات المتقدمة فقد بَلَغَ معدل النمو فيها **2.3**٪ في سنة 2017 ، بزيادة **0.6** نقطة مئوية مُقارنةً بسنة 2016.وقد سَاهَمتْ الإدَارة الجيِّدة للطلب المَحَلِّي وتحَسُّن مناخ الأعمال والاستثمار في هذا ارتفاع وتيرةِ نشاطِ هذه البُلدان. وقد بلغ مُعدَّل النَّمو في **الولايات المتحدةالأمريكية** 2.3٪ مقابل **1.5**٪ في سنة 2016. وقد يسَّر هذا النمو ارتفاعَ الطلب الذي بلغ 2.4٪ مقابل 1.7٪ في سنة 2016 وحيوية الاستثمارالذي بلغ 3.3٪ مقابل 0.6 ٪ في سنة 2016 واستقرار الاستهلاك الخاص (**2.8**٪ مقابل 2.7 ٪ في السنة السابقة.

وبالفعل، فقد اسْتَفَادَ الاسْتثمارُ التِّجاري من الظُّروف المالية المُلائمة بِفضْل انْخِفاض قيمةِ الدُولار والسِّياسةِ النَقْدِيَّة المَرِنةْ، على الرُّغم من التَّرْفِيع المُطَّرد في سِعْرِ الفَائدة الأساسِّي من قِبَل **الإحْتياطي الفيديرالي الأَمريكي (البنك الاحتياطي الفيديرالي الأمريكي).**

وتَسْتَند تَوقعات معدل النمو لسنة 2018 بالنّسبة **للولايات المتحدة الأمريكية** إلى الحفاظ على نفس المستوى الذي تحقَّقَ خلال سنة 2017.

أما بالنّسبة **لمنطقة الأورو**، فقد تعزَّز النمو في جميع الدُّول الأعْضاء فِي سنة 2017. وعَاضَدَتْ السّياسة النّقْدية فَائقة المُرُونة وارتفاع الصَّادرات هذا النُّمو على الرغْم منْ ارتِفاع قِيمة الأورو. وبالتّالي، بَلَغ مُعدل النمو **2.3**٪ في سنة 2017 مقابل **1.8**٪ في سنة 2016.

في حين شَهدت الدّول الناشِئة والدُّول النامية في سنة 2017 تَعْزيزا للنَّشاطِ الاقتصادي العامّ مع مُعدل نُمو بَلغ 4.8٪ مقابل **4.4**٪ في السنة السابقة. وأبقى صُنْدوقُ النّقد الدَّولي (**IMF**) على توقُّعاته لهذه المجموعة من البلدان دُون تغييِر بمعدل **4.9**٪ لسنة 2018 و **5**٪ لسنة 2019

وَقَدْ تَواصَل النُّمو الاقتِصادي في **الصِّين** بوتيرة ثابتة من **6.9**٪ مقابل **6.7**٪ في سنة 2016 بعدَ زِيادة كبيرة فِي الصَّادرات التي يمكن أن تُعَوِّض التَّباطؤ الذي سجَّله الطَّلب المَحَلِّي عَقِبَ إصلاحاتِ إعادةِ التّوازُنِ للاستهلاك الخاصّ والإستثمارات في أنشِطة الخَدَمات. وسَيَتباطؤُ هذا النموّ قليلا ليصل إلى **6.6**٪ في 2018 و **6.4**٪ في 2019 ، وفْقا لِتَوقُّعات **صُنْدوق النّقد الدَوْلي**.

وَقَدْ أَسْهَمَت مُرونة السّياسة النقْدية وزِيادة حَجم الائِتمان على وجه الخُصوص في تعزيزِ الاستهلاكْ وتعافِي الاسْتثمار العامّ.

فِي حِينْ تباطأ النمو الاقتِصادي فِي **مِنطقة الشرق الأوْسط وشَمال أَفريقيا** بشكل حاد، وتراجع من نسبة **4.9**٪ في سنة 2016 إلى **2.2**٪ في سنة 2017. ويعزى هذا الانخفاض لِتراجُع النُّمو في البلدان المُصدِّرة للنفط واستمرار التَّوتراتْ الجِيوسياسية.

وعَلى النَّقيض من التحسُّن في **مؤشِّرات النّشاط الرئيسية في الاقتصاد العالمي** IDE، سجّلت تدفُّقات الاستِثْمار الأجنبي المُباشرْ انخفاضا بمعدل **16**٪ في سنة 2017، مقارنَةً بانخفاض **13**٪ في سنة 2016 لِلعَوْدة إلى مُستوى 1.152 مليار دولار. وقد أثَّر هذا الانخفاض في المَقام الأوَّل على اقتِصادات البُلدان المُتقدمة والبُلدان التّي يمرّاقتصادها بمرْحلة انتقاليّة.

ومِن المُتوقع حَسب التَقديراتِ **الأَخيرة لصُنْدوق النقْد الدَوْلي** أن يتواصل خِلال السنة 2018 مَناخ **الأ**عْمال والظُروف المالية المُلائمة للاسْتِثمار. ومِن المُتوقع نتيجةً لذلك أن ينْمو الناتجُ المحلي الإجْمالي العالمي بِشكْل معتدل ليصِل إلى **3.9**٪.

على المُستوى الوَطَني، عرَف النشَاط الاقْتصادي فِي سنة 2017 مرّة أخرى سنةً صعبةً تميّزت بضغوط مُستمرة على توازن الاقْتصادِ الكلي مَع تحسُّن طفيفٍ في النمو، الذي بلغ 1.9٪ مقابل **1**٪ في سنةِ **201**6.

عَلى مُستوى القِطاعات، كانَ النموّ في سنة 2017 مدفوعًا بالأنشطة التجارية، وذلك بمعدل **2.5**٪ مقابل **0.4**٪ في سنة 2016، على عكس السنوات السابقة، حيث كانت للخَدمات غيرِ التجاريةِ مساهمة أكبر.

أما بالنّسبة للقطاع الزِراعي فقد ارتفع الإنتاج في مُعظم فُروعه، لا سيما الحُبوب، في حين انخفضَ انتاج زيْتِ الزيتون.

وبشكل عام، شَهد قطاع الزراعة وصيدِ الأسماك انتعاشًا في القِيمة المضافة بمعدل **2.5**٪ بعد التراجع بمعدل **8.5**٪ في السنة السابقة.

أما في ما يتعلّق بالطلب ، فقد تميزّت سنة 2017 بتباطؤٍ في الاستهلاكْ بالأسعار الثابتة، والذي كان المُحرّك الرئيسي للنمو في السنوات الأخيرة. وقد أثّر التباطؤ على الإستهلاكِ العام (**0.5**٪ مقابل **2.5**٪ في سنة 2016) والاستهلاكِ الخاص (2.2٪ مقابل 3.1٪).

من ناحيةٍ أخرى، تعزّزت صادراتُ السلع والخدمات، حيْث سجّلت نموًا بنسبة 4.6٪ مُقابل 0.2٪ في عام 2016 ، بالموازاة مع تسارع الواردات بنسبة 3.8٪ مقابل 2.7٪ في السنةِ السابقة.

بالإضَافةِ إلى ذلك، **استقرّ** مُعدَّل البَطالة عند مُستوى سنة 2016، أي **15.5**٪ مع انخفاض طفيف في معدلات البَطالة بين خريجي التعليم العالي، والذي ظل مرتفعاً (**29.9**٪ مقابل **31.6**٪ في 2016).

على العكس من ذلك تحسّنت مؤشرات قِطاع السياحةِ بعد انخفاضٍ كبير في السنة المَاضية على وجه الخصوص من حيث العدد الإجمالي لليالي السياحية (**37.7**٪ مقابل **7.1**٪ في سنة 2016) وتطور تدفق السياح الأجانب بمعدل **26.9**٪ مقارنة مع **7.7**٪ في سنة 2016، مسجِّلا بذلك نحوَ **5.7** مليون سائح.

من جِهةٍ أخرى لمْ تُمكّن الزيادةُ في عائداتِ السّياحة من **19.3**٪ (**4.8**+٪ بأسعارِ صرفٍ ثابتة) و **16.9**٪ من الدخل المكتسب إلا من تغطية جزئية للعجزِ التّجاري، ممَّا أدّى إلى اتساع عجزِ الحساب الجَاري **9.9**٪ مليار دينار، أي **10.2**٪ من الناتج المَحَلي الإجْمالي.

أما بالنسبة للتّضخم الذي بَلَغت نسبَتُه **5.3**٪ في سنة 2017 مُقارنةً مع **3.7**٪ في سنة 2016 ، فقد تسارَعَ نسقه خلال الأشهر الأخيرة من السنة ليَبْلُغ **6.4**٪. وقد بلغ التضخُّم المالي الكامِن على وجه الخُصوصْ (باستثناء المُنتجات الطَازجة والمُوجَّهة) **6.3**٪ في سنة 2017 مقارنة مع **5.2**٪ في السنة السابقة.

وَفِي ما يتعلَّق بالنشاطِ التجاري، والمُؤشر القيَاسي لسُوق الأسْهم توناندكس**TUNINDEX**، فقدْ أغلق سنة 2017 بمعدلِ زيادةٍ قدرها 14.4٪ مُقابل 8.9٪ في سَنَة 2016، وذلك بِفضل تَوقُّعات إيجابية بِشأن نتائج الشَركات المُدرجة.

في حينِ شهدتْ **الماليةُ العُمومية** زيادةً هامّة في الإنفاق على التشْغيل بمعدل **16.3**٪. ومع ذلكَ، ساعدت التَدابير الضَريبية وتَحسينُ إيراداتِ التَحصيلِ المالي في سنةِ 2017 عَلى نفس المستوى كما هو الحال في سنة 2016، أي 6.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

مما يُسبِّبُ ضغوطًا على التمويلِ الخَارِجِيْ والدَّاخلي وعلى دُيون السنة القائمة، والتي بلغت 69.9٪ منَ النَّاتج المحلي الإجْمالي.

تَحسَّن النُّمو الاقتصادي في تُونس بشكل طفيفْ ليصل إلى 1.9٪ في سنة 2017 مقارنةً مع 1٪ في سنة 2016؛ مع احْتمال حُدوثِ تعافٍ تدريجي في النمو الاقْتصادي لسنة 2018 من 2.4٪ إلى 1.9٪ في سنة 2017 على أَساسِ إدماج مُعظم القِطاعات الرئيسيّة.

لا يزال هَذا التَّعافي في النمو الاقْتصادي الذي تحقَّق في تونس في سنة 2017 هشًّا بسبب الثَّغَرات المُسْتمرة التي تَتَعلق أساساً بانزلاقِ العجز في الميزانيَّة والمَدْفوعات الجَارية، 6.1٪ و 10.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي في سنة 2017، إلى جانب عودة الضغوط التضخُّمية، أي 6.4٪ في سنة 2017 مقابل 4.2٪ في سنة 2016 و 7.7 ٪ في نهايةِ شهرِ مايو 2018.

ومَا زالتْ أَوجُه الاخْتلال هذِه، والتّي يجُرُّ بعضها البعض من سنةٍ إلى أخرى، تُؤثّر على النشاط الاقتصادي وكَذَلك الحالةُ النقدية والمَالية للبلاد، ممَّا يؤثر على الموارِد الخاصّة لميزانيةِ الدولةِ.

في إطَارِ هذا السياقِ العام غير المُواتي، قامَ بنك تونس والإمارات بتَوحيدِ أنشطتِه خلال السنة الماليةِ 2018. وذلك بِتطويرِ أنشطةِ تمويلِ المُؤسَّسات والأفرادْ بصفةٍ خاصة. في الوقتِ ذاتِه، توسَّعتْ الشَّبكةُ التِجاريةُ للبنك خِلال السّنة الماضيةِ لتبلغ **27 فرعا.**

وقد بَلغ إجْمالي الميزانية فِي نهايةِ سنة 2017 مبلغ 1037.690 مِليون دِينار مقابل 980.730 مليون دينار في نهاية سنة 2016.

وسجّلت المُنتجات المَصْرفية الصَّافية في سنة 2017 زيادةً بمعدّل 34٪ مقارنةً بسنة 2016 لتصلَ إلى 44،371 مليون دينار مُقابل 33،117 مليون دينار في سنة 2016.

أَودُّ في الخِتام أنْ أُعبّر عن شُكري لهَيئاتِ النقْدية في تُونس ودولةِ الإمارات العَربية المُتحدة على التشجيع الذي ما فَتِؤوا يُقدّمونَه لبنك تونس والإمارات.

كما أتوّجه بالشُّكر إلى جميع أعضاءِ مجلسِ الإدارة على دعْمهُم الثابت لتَطويرِ البنك وأشْكُر جميعَ موظّفي البنك لتحلّيهِم بحِسّ التضحية.

جبْر زعل خليـفة الفـلالي

المناخُ الدَوْلي

تميزّت سنة 2017 بانتعاشةٍ اقتصادية تزامنتْ بين الاقْتصادات الرئيسية في العالمْ. وقد تأكَّد التَّعافي على وجه الخُصوص في الاقتصادات المتقدمة **بفضل** السياساتِ النقدية التيسيريّة المُستمرة والطلبِ المحلّي القويّ، بما في ذلك انتعاش **الاستثمار والتوظيف.**

وفي ذاتِ الوقت، كان النموُّ قوياً في معظمِ الاقتصادات الناشئةْ التِّي استفادتْ من الطَّلَب الخارجي الكافي والذّي حفَّزته استعادةُ النشاط في البلدانِ الصناعيّة.

ويعودُ هذا الانتعاشُ في النمو العالميّ، أساساً إلى الأداءِ الجيّد للطلب المحلّي في الدُول المتقدمةِ والصِين، وكذلك مع الحركية التي شهدتها التجارةُ العالمية، التِّي سجَّلت انتعاشًا حادًا بمعدل 4.9٪ مقابل 2.3٪ على وجهِ الخصوصْ خلال النصفِ الأوّلِ من السنة قيدَ المراجعة.

ومع ذلك، لم ينعكسْ هذا الانتعاشُ إلا بشكلٍ جزئي على سوقِ العمل، لا سيَّما في الدُول المتقدمةِ حيث انخفضَ معدل البَطالة بشكلٍ كبير(5.7 ٪ مُقابلَ 6.2 ٪ في سنة 2016)، وخاصةً في أوروبا، في حِين شهد مُعدَّلُها تغيرات متباينة في البلدان الناشئة والبلدان النامية. وقد ارتفعَ معدل البَطالة في العالَمِ بشكلٍ طفيفْ (5.6٪ مُقابل 5.5٪ في سنة 2016).

بالتالي اكْتَسب الاقتصادُ العالمي زَخمًا في سنة 2017، مُسجّلا معدّل نمو قدْرُه 3.8٪ مقابل 3.2٪ في سنة 2016، وهو أعلى مستوىً لهُ منذ سنة 2011.

في مِنطقةِ الأورو، تعزَّز الانتعاشُ الاقتصادي أكثَر في سنة 2017، بفضلِ النمو القوي فِي جميع الدُّول الأعضاء، فيمَا يتعلَّق بانتعاشِ الاستثمارْ الخاصّ إلى جانبِ الاستهلاكِ الضخمْ، الذِّي استفادَ من نمو التوظيف. وبالفعلْ، عزَّزت الشَركاتُ الخاصّةِ استثماراتها من أجلِ تعديلِ طاقتِها الإنْتاجيةِ والاستجابةِ للطَلب المُتزايد في السُوق الأوروبية للسِّلَع والخدماتْ.

باخْتصار، بلغ معدَّل النمو الاقتِصادي في مِنطقةِ الأُورو معدل 2.3٪ في سنة 2017 مقابل 1.8٪ في السنة السابِقة، وكان هذا النمو مدفوعًا بسياسةٍ نقديةٍ فائقةِ التكيُّف وبتعزيزِ الصادراتْ على الرُّغم من ارتفاع قيمةِ الأورو.

وقد بلغَ معدّلُ النُّمو **في الولايات المتحدة** 2.3٪ في سنةِ 2017 مقارنةً مع 1.5٪ في سنة 2016 و 2.8٪ في سنة 2015. وقد حفَّز النموَّ في الولاياتِ المُتحدة الإدارةَ الجيّدَةَ للطَلَبِ المَحلّي (2.4 ٪ مقابل 1.7 ٪ في سنة 2016)، ولا سِيَّما استقرارُ الاستهلاكِ الخاصّ (2.8 ٪ مقارنةً مع 2.7 ٪ في سنة 2016) ، على الرُّغم من تَباطُؤ نسقِ الاستهلاكِ العامّ (1٪ مقابل 1٪ في سنة 2016).

في الواقِع، استفادتْ استثماراتُ الشركاتِ من الظُّروفِ الماليَّة المُواتيةِ بفضل انخفاض قيمةِ الدولارْ والسياسةِ النقدِيَّة التيْسِيريَّة، على الرُّغم من الزِيادات التَدريجيةِ في أسعارِ الفَائدة الرَّئيسية **للاحتياطي الفيدرالي (الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي)**.

أما بالنِّسبة للتجارةِ الخارجيةِ الأمريكية، فَقَدْ تعزَّزت بفضلِ تطَوُّر صادراتِ السِّلع والخدماتِ التي بلغتْ 3.4٪ مقابل 0.3-٪ في سنة 2016 فَضْلاً عن الوارِداتِ التي تَسارَعتْ 3.9 ٪ مقابل 1.3 ٪ في السنةِ الماضيةْ.

وحسبَ صندوقِ النقْد الدَّوْلي، سيستمرُّ تعزيزُ نموِّ الإقتصاد الأمريكي على مدى السنواتِ القليلةِ القادمةْ، خاصَّة بالعلاقة بالإصلاحاتِ الضريبيةِ التي خفَّضت العبءَ الضريبي على الشَّركات الاقتصاديةِ الأمريكيةِ و عبْر تخفيض الضرائبِ على أرباحِ الشركاتِ، ممَّا سيساعدُ على دعمِ وتيرةِ التغييرْ في الطلبِ المحلي.

أمَّا بالنسبةِ للبلدانِ الناشئةِ والنامية، فقد شهدت في عام 2017، تعزيزًا لنشاطِهَا الاقتصادي بنسبةِ 4.8٪ مقابل 4.4٪ في عام 2016. إذ حقَّقتْ معدل نمو 5.8٪ مقابل 3.2٪ في سنة 2016، خاصةً فيما يتعلق بالنمو الهائل الذي حققته كل من تُركيا وبولَندا.

أمّا في ما يتعلق بالنمو الاقتصادي الصيني، فقد حافظ على وتيرةٍ ثابتة بمعدل 6.9٪ مقابل 6.7٪ في سنة 2017 بعد ارتفاع الصادراتْ. كما ظلَّ مستوى الاستثمار مرتفعاً وقام "مصرف الصين الشعبي" بإجراء تَيْسيرِ انتقائي لتسهيلِ حصولِ للشركات الصغيرةِ والقطاع الزراعي على الائتمانْ.

وفي الواقِع، استمرَّت الإصلاحاتُ الهيكَلية للاقتصادِ الصيني، بِهدفِ إعادة التوازُنِ لصالح الاستهلاكْ الخاصّ والاستثمارْ في الأنشطةِ الاقتصاديةِ للخدماتْ.

من جانِبه، تباطأَ النشاطُ الاقتصادي **في منطقةِ الشَّرْقِ الأوسَط وشَمال أَفريقيا** بشكلٍ حاد، حيثُ انخفض من 4.9٪ في سنة 2016 إلى 2.2٪ في سنة 2017. ويُعزَى هذا الاتجاه إلى تباطُؤ النُمُوّ في الدول المُصدرة للنفط، بسببِ انخفاضِ الإنتاج والتوتّرات الجيوسياسية المُتواصلة. وعَلى نحوٍ مماثلٍ تسببتْ إجراءاتُ تعزيز المِيزانيةِ وارتفاع مُستوى التضخّم **في منطقةِ الشَّرْقِ الأوسَط وشَمال أَفريقيا** في هذا التباطؤ.

وِفقًا للتقديراتِ الأخيرةِ **لصندوقِ النقد الدولي**، منَ المُتوقع أن يستمّر الاقتصادُ العالمي في التَّمتع بظُروفٍ ماليةٍ ملائمةٍ للاستثمارْ في سنة 2018. وبالتَّالي، سيتواصلُ الانتعاشُ الدوري للاقتصادِ العالمي بوتيرةٍ متوسطة بمعدَّل نموٍّ أعلى ممَّا شهدتهُ سنة 2017، **أي 3.9٪**.

بشكل عامّ، سيتم دعمُ الطلبِ المحلي عبرَ الإصلاحاتِ الضريبيةِ التِّي دخلتْ حيزَ التنفيذ في الولاياتِ المتحدة في أوائلِ عام 2018، والتِّي تهدفُ إلى تخفيضِ معدَّلات الضَّريبة على الشَّركات. أمَّا بالنسبةِ للبلدانِ الناشئة والنامية، ستكونُ معدلاتُ النمو الاقتصادي لعام 2018 قريبةً من المعدلات المسجلة في عام 2017.

أما بالنسبة للتوظيفْ، فقد ارتفعَ معدَّل البَطالة في العالم بمعدَّل 5.6٪ مقابلَ 5.5٪ في عام 2016. وعلى وجهِ الخصوصْ في البلدان الناشئة والنامية، كما شَهدتْ سوقُ العمل تطوراتٍ متباينة.

على العكْس من ذلكْ ، استمرَّت مُعدَّلات البَطالة في الانخفاضْ في معظمِ البلدانِ الصناعية إلى مستوياتٍ تقتربُ من التشغيلِ الكامل في بعض الاقتصاداتِ المتقدمة، وبالتَّالي استقرَّ معدَّل البَطالة في الولاياتِ المتحدة في ديسَمْبر 2017 عند 4.1٪ مقابلَ 4.7٪ في عام 2016، وذلك بفضلِ حركيَّة التَّوظيف في قطاع الخدماتْ.

في الواقع، اتَّجه **معدَّل البَطالة** في منطقةِ الأورو نحوَ الانخفاضِ المُطَّردْ، ليصل إلى **8.7**٪ في ديسمبر 2017 مقابل **9.7**٪ في نهاية سنة 2016.
وفيمَا يتعلَّقُ **بالأسعار الدَولية للسلع الأساسية**، فقد عرفتْ ضغوطات متزايدةْ فيما يتعلَّق بانتعاشِ الاقتصادِ العالمي، الذِّي حفَّزه الطلبُ المحلي وحركِيَّةِ التجارةِ الخارجية. ونتيجةً لذلكَ، ارتفعتْ أسعارُ الطاقةِ والمعادن بمعدّل **23.1**٪ مقارنةً مع انخفاضِها بمعدل **16.5**٪ في سنة 2016، في حين انخفض مؤشر الأسمدة الكيماوية بمعدل **5**٪.

في هذا المَجال، ارتفعَ مؤشّر أسعارِ السِّلع الأساسية الذي أنشَأهُ صندوقُ النقد الدَّولي بمعدل 15.3٪ ، مقارنةً بانخفاض بمعدَّل 9.8٪ في العامِ السابقِ. في الواقع، فقد عَرفتْ مُعظمَ مؤشرات أسعارِ السّلع الأساسية ارْتفاعاً في عام 2017. ومن ناحيةٍ أخرى، تباطأَ مؤشرُ أسعارِ الموادِ الغذائيةِ بمعدَّل 0.7٪ في عام 2017 مقارنةً مع العام السابق أي 1.5٪ في عام 2016.

ويتوقَّع صندوقُ النقد الدَوْلي أن يرتفعَ مؤشَّرُ السِّلع العالمي بحلولِ عام 2018 بمعدل 12٪ عمَّا كان عليهِ في عام 2017، في نسقٍ يُجاري تسارُعَ أسعارِ النفط والغاز الطبيعي والغِذاء.

أما في ما يتعلَّق بالتضخُّم، فقد انخفضتْ النزعةُ الانكماشية التِّي استمرت في السنواتِ الأخيرة في الاقتصاداتِ المتقدمةْ في عام 2017، مع انتعاش أسعارِ السِّلع الدولية ، وخاصة الطاقة، و السياسة النقدية التي بقيت مَرِنةً عمومًا.

بالنِّسبة للبلدانِ المتقدمة، فإنَّ التطوُّرَ في مُعظم هذه الاقتصادات جَعَل تفادي حَالة الانكماشْ مُمكنًا، وبالتالي بَلغ التضخُّم 1.7٪ 2017 مقابل 0.8٪ في عام 2016 وتعزَّز ذلك بالزيادةِ الكبيرةِ في أسعارِ الطاقة، في حين أن التضخُّم الكامِن لا يزال عند مستويات أقل من 2٪. أما بالنسبة للتضَخُّم في اليابان ، فقد بقي عند مستوى منخفض بلغ 0.5٪ مقابل 0.1٪ في عام 2016.

في الواقع، اتَّجه **مُعدل البَطالة** في منطقة الأورو نحو الانخفاضْ المُطَّردْ، ليصلَ إلى 8.7٪ في ديسمبر 2017 مقابل **9.7**٪ في نهايةِ سنة 2016.
وفِي اليابانْ، بلغ مُعدَّل البَطالة 2.8٪ في ديسمبر 2017 مقارنة بـ 3.1٪ في السنة السابقة، وهو أدْنى معدَّل يُسجل منذ مايو 2015.

وقد سجَّل معدَّل التضخُّم بالنسبة للبلدان الناشئة والنامية انخفاضًا (**4**٪ مقارنة مع **4.3**٪ في سنة 2016) ، خاصةً في الصين، حيثُ عادت الأسعارُ إلى مُستوى **1.6**٪ مقابلَ **2**٪ في سنة 2016. أمَّا في **منطقة الشَّرقِ الأوسطْ وشمالْ أَفريقيا** (**MENA**) فقد تسارعَ مُعدَّل التضخُّم ليصلَ إلى 6.6 ٪ مُقابل 4.9 ٪ في سنة 2016

فيما يتعلَّق بالسياساتِ النقدية، فقدْ رَفع الاحْتياطِي الفيدرالي (**FED**) أسعارَ الفائِدة ثلاثَ مراتٍ (في مارس ومايو وديسمبر) مِن دائرة 0.25٪ إلى 0.75٪. نهايةَ سنة 2016 إلى دَائرةِ 1.25٪ إلى 1.5٪. وبالتَّالي، فإنَّ البنكَ المركزي الأمَريكِي يهدفُ إلى العودةِ إلى الوَضْع الطَّبِيعي بَعدَ الإجْراءاتِ الاسْتثنائية التِّي تَكسرُ الطَّابَع شديد الاتساق لِسياستهِ النقدية.

في الواقع، كانَ التحَسُّن المُستَمرّ للنمو الاقْتصادي في الوِلاياتِ المُتّحدة والحَرَكِيَّة التِي مَيَّزت سُوقَ العَمل هي العَوامل الرئيسية التي سَمَحت للبَنْك الاحْتياطِي الفِيدِرالي بِمُواصلةِ مَنْحى التَّصلُّب التَّدْريجي لسياستِه النقدية. ويجبُ أن يَسْتَكْمِلَ

هذا الحَافزُ المالي والتَشْغيلي المُسجَّلَ فِي بدايةِ سنةِ 2018 هذه المرحلة الصاعدة من الدورة الاقتصادية، خاصة من خلال تعزيز الطلب المحلِّي والاستثمار الخاصّ بشكلٍ أساسيٍّ

من جانبه، قرَّر البنكُ المرْكزي الأُوروبي عَدَم إجراءَ أي تعديلٍ على أسعارِ الفائدةِ الرئيسيةِ التِّي تُقاربُ 0٪، ولا علَى مُعدل الفائدَة على الوَدائع التِّي تُعادل 0.4-٪ ولا على سعر الإقراض الهامِشي المُحدَّد بمعدل 0.25٪. بدأ البنكُ المركزي الأوروبِي في تَخفيضِ حجمِ مُشترياته من الأُصول إلى 60 مليارْ أورو، ثم إلى 30 مليار أورو في جَلسته المُنعقدةِ في 25 جانفي 2018.

أما بنكُ اليابانْ (البنكُ المركَزي اليَاباني)، فقد أبقَى على سِياستِه فائقةِ المُرونة دُون إجراءِ أيّ تَعديلٍ حتَّى يتمَّ الوُصول إلى مُعدل تضخُّم سنَوي مُستدام يبلغُ حوالي 2٪.

سَـتعودُ السياساتُ النقديةُ تدريجياً إلى وَضعها الطبيعي في سنة 2018، سوفَ يتطلَّبُ دعمُ النشاط الاقتِصادي سِياساتٍ ماليةٍ محايدةٍ وقدر أقل من الإصلاحات الهيكلية بِهدفِ زِيادة المُخرجاتِ المُحتملةِ التي وَصلتْ إلى الحدِّ الأعلى في الدُولَ الصِناعية.

أما في ما يَـتَعلَّق **بِمؤشراتِ سوقِ الأسْهم الدَولية الرَئيسية،** فقد كانت سنةُ 2017 سنةً جيدةً للغايةِ بالنسبة للأسواقِ المالية، وخاصةً أسواقَ الأسهم. في الواقع، فإنَّ الانتعاشَ العالمي المتزامن جدا، والسياساتِ النقدية التيسيريةِ للغاية في البُلدانِ المتقدمة دعَّمت قيمَ سوقِ الأسْهمِ. وهكذا ، قَفَز مؤشر ام اس سي أي **"MSCI WORLD"** بمعدل 21.9٪ ، ليصلَ إلى أعلى مستوى تاريخِيّ له.

في الولاياتِ المتحدةِ الأمريكيةْ، تطوَّر أداءُ المُؤشرات الأمريكية الرئيسية الثلاثْ على النَّحو التالي مقارنةً مع 2016: 25.1+٪ بالنسبة لِمؤشَّر 'داو جونس' **DOW JONES**، 19.4+٪لمُؤشّر اس آند بي و**S & P** و28,2%+مُؤشر 'ناسداك كومبوزيت' **NASDAQ** Composite.

وفي أوروبا، سجّل مُؤشر سي اي سي **CAC** ومُؤشر داكس **DAX** الألْماني أفضلَ أداءٍ لهما لمدة 4 سنواتْ وأغلقا 2017 سنة عند **9.3**٪ و **12.5**٪ على التوالي**.**

أمَّا في آسيا، فقد ارْتفع مُؤشر نيكاي **NIKKEI** بمعدل 19.1٪ وسجَّلت سوقُ بورصةْ شنغهاي ارتفاعاً بمعدل 6.6٪ على الرُّغم من المَخاوفِ من انتعاشِ السيولة. أغلقَ مُؤشر ام اس سي اي **MSCI** للأسواقِ الناشئةِ في السنة 2017 بمعدل 34٪.

أمَّا عن أسواقِ صَرف العُملات الأجنبية الدَولية، فإنها تَميَّزت بارتفاع قيمةِ **العُملة الأوروبية** أمام **الدُولار الأمريكي** لتصلَ إلى **1.1677** دولار في نهاية يونيو 2017. وعلى المَدى القصيرْ والمُتوسط، فمِن المُتوقع انعكاسْ هذا الاتجاه بالنَّظر إلى الزِّيادة في مُعدلات العائدِ الأمريكي.

من جَانبها، استفادتْ العُملة الأوروبية من تفاؤل وتشجيع مديري البنك المركزي الأوروبي عَلى خفضِ وتيرة عمليات شراءِ الأصول ليُنهي الدُولار السنة في مستوى **1،2005** دولارٍ أمريكي للأورو الواحدْ.

المناخُ الوَطني

سجَّل النشاطُ الاقتصادي تَحسناً طفيفاً في سنة 2017 حيثُ بلغَ معدلُ نمو الناتجِ المحلي الإجْمالي 1.9٪ مُقابل 1٪ في سنة 2016، بينمَا ظلَّت تعوزهُ الإمكاناتُ الاقتصاديةُ المطلوبةُ للحدِّ من مُعدلات البَطالة. مَع أن هذا المُستوى الذِّي لا يزالُ منخفضًا، كان مدفوعًا بتطوُّر الأنشطة التجارية (2.1٪ مقابل 0.4٪ في سنة 2016) ، مقابلُ تباطؤِ نمو الخدماتِ غير التجارية (0.4٪ مقابل 2.5٪) في سنة 2016).

وقَد استفادَ النموُّ الاقتصادي في تونس على وجهِ الخصوصِ من موسمٍ زراعي جيد عمومًا، وحركيةِ الخدماتِ التجارية، لا سيَّما السياحة والنَقْل. بالإضافةِ إلى أداءِ المُؤسساتِ المالية وشركات الاتصالاتِ الجَيّد.

بالإضافة إلى ذلك، ارتفعَ معدل البَطالة بشكلٍ طفيف في الرُبع الرابع من السنة ليصلَ إلى معدل 15.5٪ في سنة 2017 مقارنةً مع 15.3٪ في الربع الثالثِ من السنة. انخفضَ معدل البَطالة لخريِّجي التعليمِ العالي بشكلٍ طفيفْ في حين بقي مرتفعًا بمعدل 29.9 ٪ ، مقارنة مع 30.6 ٪ في سنة 2016.

أما قطاعُ الزراعةِ وصيد الأسماكْ، فقد شَهدَ انتعاشًا في قيمته المضافة بمعدل 2.5٪ بعد التراجعِ بمعدل 8.5٪ في سنة 2016، مساهما بمعدَّل 0.2٪ في النمو الاقتصادي مقابل 0.9 قبل سنة واحدة.

في الواقع، ازدادَ الإنتاجُ في معظمِ الفروع، وخاصةً الحبوب، حيثُ توقَّعت الحملةُ الخاصةُ بموسم الحبوبِ لسنتي 2017-2018 ما مجموعهُ 13.7 مليونْ قنطار مُقابل 16 مليون في الفترةِ نفسها السنةَ الماضية، بانخفاضٍ قدره 14.3 ٪.

بالنسبة لقطاعِ زراعة الأشجار، من المُتوقَّع أن يتراوحَ إنتاج زيت الزيتون لسنة 2017-2018 بين 260 و 280 ألف طن، مُسجلاً بذلك ارتفاعًا بمعدل 160٪ تقريبًا. حيث ارتفعتْ قيمةُ صادرات زيت الزيتون للفترةِ المُمتدةِ من نوفمبر 2017 إلى يونيو 2018 بمعدل 169٪ لتبلغ 167.4 ألف طن و 1.685 مليون دينار.

وقد سجَّل إنتاجُ قطاعِ الصيد البحري ارتفاعًا في سنة 2017 بمعدّل 2٪ ليصلَ إلى 129.5 ألف طن.

أمَّا في ما يتعلَّقُ بالميزان التجاري الغِذائي فقد سجَّل عجزا قدره 1.354 مليون دينار في سنة 2017، بزيادةٍ قدرها 25.9٪ مقارنةً مع سنة 2016. ويُعزى اتساعُ العجزِ إلى تَسارعِ الواردات (22.1٪ مقابلَ 3.2٪) بوتيرةٍ تفوقُ وتيرة الصَّادرات (20.6٪ مقارنة بسنة 3.2٪). ولم تُعَوَّض الزيادةُ في وارداتِ بعض المنتجاتِ إلاَّ بصفةٍ جزئيةٍ، بما في ذلك السُكَّر،الزيوتُ النباتيةُ والذُرةُ والقمحْ الطرِّي وذلك بفضلِ تحسُّن الَصادرات من زيت الزَيتون والمنتجاتِ السمكيَّة والتُّمور.

من جانبها، سجَّلت القيمةُ المُضافة للصناعاتِ التحويليةِ، زيادةً طفيفةً قدرها 0.8٪ مقارنة مع 0.5٪ في سنة 2016. ويعودُ هذا التطور لانتعاشة قطاع الصناعاتِ الميكانيكيةِ والكهربائية (3.3٪ مقابل 2.1 ٪)، فيمَا يتعلَّقُ بتعزيزِ الطَّلب على الصادراتِ نتيجةً للنشاطِ في منطقةِ الأورو. ويُفَسَّر أيضا بالانتعاشِ في صناعاتِ النسيجِ والملابسِ والجلودْ (0.8٪ مقابلَ 0.3-٪) والصناعات الزراعيةُ الغذائيةُ (1.4٪ مقابل 4.4-٪) وعلى النقيضِ

من ذلك استَمرَّت القيمُة المُضافة لموادِ البناء وصناعاتِ السيراميكِ والزجاجْ في الانخفاضْ 4.5-٪ مقابل 1.8-٪)

في حين استمرَّت القيمةُ المضافة للصناعاتِ غيرِ التحويلية في الانكماش، حيثُ انخفضت بنسبةِ 3٪ في عام 2017 مقارنة مع 1.5-٪ في عام 2016. ويتعلَّق هذا الانكماشْ بالتقهقرِ الشديدِ في أنشطةِ استخراجِ النفطْ والغازْ الطبيعي (1.1-٪ مُقابل 7.2-٪) بعد الاضطرابات الاجتماعية. في الواقع انخفض الإنتاج الوطني للنفط الخام بمعدل 15.6٪ في سنة 2017 ليعود إلى 1.831 ألف طن مقابلَ 3.663 ألف طن في سنة 2010.

من ناحيةٍ أخرى، شَهد قطاعُ التعدينِ انتعاشًا بمعدل 10.1 ٪ مقابل 6.4 ٪ في سنة 2016 على الرُّغم من التوتر الاجتماعي واضطراباتِ نشاطِ إنتاج ونقل الفوسفاتْ. في هذا الصدد، ارتفعتْ الكَميَّات المنتجةْ من الفوسفات الخامّ بمعدَّل 13.3٪ لتصلَ إلى 4.150 ألف طن مقابلَ 8.131 ألف طن في سنة 2010.

في المُجمل، انخفض مُؤشّر الإنتاجِ الصناعي بمعدَّل 1٪ في سنة 2017 مقابل 0.5 ٪ في السنةِ السابقة، بسببِ انخفاضِ الإنتاجْ في صناعة استخراجِ منتجاتِ الطاقة (7-٪) والذِّي تم تعويضُه جزئيًا بتغير معتدل في ناتجِ التصنيعْ.

أمَّا على مستوى القطاعاتْ، فقد سجَّل نمو الخدماتِ التجاريةِ تدعيمًا طفيفًا في سنة 2017، إذ بلغ 4٪ مقارنةً بمعدل 3.3٪ في سنة 2016. وقد تَحقَّق هذا بالدَّرجة الأولى بفضلِ الإدارة الجيدة للنشاطِ السياحيّ بمعدل 8.3٪ و 5٪ على التوالي، مقارنةً مع 2.7٪ و 4.7٪ على التوالي، في سنة 2016. وتجْدُر الإشارةُ أيضا إلى أن نسقِ الخدمات المالية والاتّصالات قد تَطَوَّر بصفةٍ محسوسة بمعدل 9.1 ٪ و 3 ٪ على التوالي.

أما بالنسبة للخدمات غير التجارية فقد انخفضتْ مُساهمتها في النمو الاقتصادي إلى 0.1 نُقطةٍ مِئوية من 0.5 نُقطةٍ مئوية في سنة 2016 وبمعدَّل يبلغ حوالي 0.8 نقطة مئوية بينَ سنتي 2011 و 2015.

بالنّسبة لسنة 2018، من المُتوقَّع أن تُحقِّق الميزانيةُ الاقتصادية مُعدل نمو يبلغ 2.4٪ على أساسِ استمرارِ التحَسُّن المُتوقع في الأنشطة التِجارية، بما في ذلك الزِراعة والسياحةُ والنقلُ وغيرهَا من الأنشطة التِّجارية، مقابلَ انخفاضٍ في الخدمات غير التجارية.

وعلى **صعيدِ الطلبِ المحلي**، ظلَّ المُحرك الرئيسي للنُمو الاقتصادي (1.8٪ مقابلَ 2.1٪ في سنة 2016) على الرُّغم من تباطُؤِ وتيرةِ التغيير في المُكونات الرئيسية، بسِعر ثابتٍ، أي الاسْتهلاكْ الإجمالي و تَكوين رأسُ المالِ الحكومي الثابتْ والإجمالي.

أما بالنِّسبة **للطلبِ الخارجي**، فقد اسْتفاد بشكلٍ خاص من التحَسُّن في النشاط في منطقة الأورو، تُرْجِم في تسارعِ نسقِ الصَّادرات وتحسُّن نِسبي في صافي المُساهمة في النمو1.3-٪ إلى 0.1-٪ في سنة 2017.

أما في ما يخصُّ الاستثمارات، سَجَّل تكوين رأس المال الحُكومي الثابتْ والإجمالي (GFCF) زيادةً طفيفةً (4.2٪ مقارنة مع 3.1٪). وزاد إجمالي الاستِثْمار بمعدل 15.8٪ مقابل انخفاضٍ قدْرُه 2.1٪ في سنة

2016. ويعكِس تطور تَكوين رأس المال الحكومي الثابت والإجمالي على وجهِ الخُصوص ، تباطؤَ الميزانية الرأسمالية للدولةِ.
ونتيجةً لذلك، واصل الاستثمار انخِفاضَه، حيث انخفض من 19.3 ٪ في سنة 2016 إلى **18**.7 ٪ في سنة 2017.

علاوةً على ذلك، ارتفعتْ صادرات السلع والخدمات في سنة 2017 بالأسعار الثابتة (4.6٪ مقابل 0.2٪) والأسْعار الحَاليَّة لتصلَ إلى 17.2٪ مقابل 5.8٪، مِمَّا يرفع متوسِّط احتمالاتِ التصدير من 40 ٪ إلى 43.5 ٪. والواقعُ أن الزيادةَ في الصادراتِ أثَّرت على أَغلب القطاعات، وهي الصناعات الميكانيكية والكهربائية، والقطاعِ الزراعي، والصناعاتِ الغذائية الزراعية.

ويَعكِس الانخفاضُ في الصادرات الانخفاضَ في إنتاج النفط الخامِ المحلي، فضلاً عن عدم استقرارِ الحالة الأمنية الإقليمية.

وبالفعل، فإن صُعوبات الانتعاش الاقتصادي التي كشَفتْ عنها مُعدلات النُّمو المُنخفضة في السنواتِ الأخيرة 1.9٪+ في سنة 2017) تُسهم في التأثير على أداءِ بعض القطاعاتِ الإستراتيجيةِ ذات الصِّلة بتصديرِ السِّلع والخدمات.

أما بالنسبة **لواردات السِّلع والخدمات**، فقد سَجَّلت زيادةً في الأسعارِ الثابتة (3.8٪ مقابل 2.7٪ في سنة 2016) وتَسَارُع في الأسعارِ الحالية (18.8٪ مقابلَ 5.5٪)، ويعكِسُ ذلك بشكلٍ أساسي انخِفاض قيمة الدينارْ وارتفاع أسعارِ النفط العالمية. ويُعزى هذا الاتجاهُ على وجهِ الخصوصْ إلى مُقتنياتِ المَواد الخامْ والمنتجاتِ شبهِ المصنَّعة، في ارتباطٍ تامٍ بالتحَسُّن في نشاطِ الصِّناعات التحويليةِ وقطاعِ الطَّاقة، الذي يتواصل نُمو استِهلاكِه مقابل انخفاضِ الإنتاجِ الوطني. .

ومن ناحيةِ **التشغِيل**، فإن التَدابيرَ التي تَمَّ اتخاذها لتخفيفِ الضُغوط على سوق العملْ وتسريع وتيرة توفيرِ الوظائفِ لا تزالُ غير كافية، وظلَّ معدَّل البَطالة على نفسِ المُستوى من سنة 2016، أي 15.5 ٪ المقابلة لِمعدَّل 639 ألفِ عاطلٍ عن العمل.

نظراً لأهميَّة تحديَّات التشْغيل، فقد اتّجهتْ الحكومة نحو مُقاربةٍ متكاملةٍ جديدةٍ تعتمد على تعزيز الفُرص الاقتصادية لإزالة الحواجزِ الاجتماعية والاقتصادية التي تمنعُ الخريجين الشباب من الحُصول على فرصِ العمل والوُصول إلى وظائف جيدة.

كما تم بالإضافة إلى ذلكَ اتخاذُ سلسلة من الإجراءاتِ خلال سنة 2017، تتعلَّق أساسًا بتبسيط دمجِ خريجي التعليمِ العالي في الحياةِ المهنية، كما هو الحالْ في مشروع الاقتصاد الاجتماعي والتَضامُني.

في المقابل، ارتفع صافي توفير الوظائف بمعدل **24.8**٪ إلى **43.3 ألف** وظيفة تم إنشاؤها في سنة **2017**، وذلك بفضل الانتعاش في قطاع الصناعات التحويلية والذي إثر تسجيله حوالي 7000 دينار في سنة 2016، سجل إنشاء حوالي **19 ألف** وظيفة في سنة 2017.

من ناحية أخرى، يكشفُ التوزيعُ الإقليمي للبطالة عن وجود تباينٍ بين مختلف الولايات. إذ يُعد معدل البَطالة في المناطق الجنوبية والغربية أعلى منه في المناطق الشرقية والشمالية من البلاد.

وهكذا، سجَّلت معدلات البَطالة حسَب المناطق 24.3٪ في الجنوبِ الشرقي، و 10.4٪ في الشمالِ الشرقي، و9.7٪ في الوسط الشرقي، و 25.6٪ في الجنوب الغربي، و 16.7٪ في الشمال الغربي و 17.4٪ في الوسط الغربِي.

لهذا الغرض، ارتفع عددُ العاطلين عن العمل بمعدَّل **1.1**٪، من 632 ألف في سنة 2016 إلى 639 ألفا في سنة 2017.

في عام 2018، تمَّ وضع اللمساتِ الأخيرة على مشروع قانونٍ ينظم قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يَجمع بين الحكومات والشركاءِ الاجتماعيين والهيئات العامَّة بدعمٍ من منظمة العمَل الدَوْلية . ويُعد تعزيز النمو الشامل من خلال المشاريع التي تلبي خصوصيات المناطق، والمساعدة في توفير فرص العمل، وخلق حركية في سوق العمل، الهدفَ الأساسي للاقتصادِ الاجتماعي والتضامني.

شهدت مُؤشرات نشاطِ قطاعِ السياحة في عام 2017 تغيرا مستمرًا، في أعقابِ الانخفاضاتِ الكبيرة المُسجلة في 2015-2016، والتي تأثَّرت بالصَّدمات في المجالِ الأمني. ارتفعَ كلٌّ من عدد السيَّاح الأجانبِ الوافدين وإجمالي الإقامة الليلية بمعدل 26.9٪ و 23.1٪ مقارنةً بمعدل 7.7٪ و 14.4٪ في عام 2016 ما يعادل مليون سائح و 15.7 مليون ليلة إقامة في الفندق.

وقد تميَّز هذا التطوُّر بعودة نسبية إلى الأسواق التقليدية بفضل تحسُّن الوضعية الأمنية، بالإضافة إلى استمرار تدَفُّق السياحِ المغاربيين. وبالمقابل،ارتفعت عائدات السياحة بمعدل 19.3٪ مقابل -1.7٪ في عام 2016 لتصل إلى 2،831 مليون دينار.

وعَلى المنوالِ ذاته، انتعشتْ حركةُ النقل الجوِّي للرُكَّاب بمُعدل 12.7٪ في عام 2017، مقارنة مع 9.2 ٪ في العامِ السابق، لتَصل إلى 9 ملايين مُسافر، مُعظمهم عبرَ الطُرق الدَولية المُعتادة.

وقد بلغ معدل **التضخُّم 5.3**٪ في عام 2017، مقارنةً مع **3.7**٪ في العام السابق، وتَسارَعَ في الأشهر الأخيرةِ من السَّنة إلى **6**.4٪ في العامِ من سنةٍ إلى أخرى في ديسمبر. ويُعزى هذا الاتِّجاه التَصَاعُدي بشكلٍ رئيسي إلى تَسارع وتيرة التَّغير في أسعار المواد الغذائيةِ (5.6٪ مقابل 2.6٪ في عام 2016) والسِلعِ المُصنعة (5.9٪ مقابل 3.6٪) ، جنبا إلى جنب مع التأثير المترتب على انخفاضِ قيمة الدينار.

من جانبه، بلغ معدل **التضخُّم الكامِن** (باستثناء المُنتجات الطازجة والمُوجهة) 6.3٪ في عام 2017 مقارنة مع 5.2٪ في العام السابق ، مما يعكس طبيعة استمرار التضخُّم.

أما فيما يتعلق **بالتجارة الخارجية**، تجدُر الإشارةُ إلى أن الضغط على ميزانِ المدفوعات استمرَّ في التغير، خلال عام 2017 في بيئة صعبة، ويُعزى هذا الوضعُ إلى انخفاضِ مستوى الاستثمار. وعدمِ استقرارِ المناخ الاجتماعي الذي أثَّر بشكلٍ كبير على الأداء التصديري لقطاعاتِ الصناعات الاستخراجية.

وبالفعل ، لا يزالُ عجزُ الحسابِ الجاري مرتفعاً في مستوى **9,870** مليون دينار، أو **10.2**٪ من **الناتج المحلي الإجمالي**، مقابلَ **7.935** مليونِ دينار، وهو ما يُمثل **8.8**٪ من الناتج المَحلي الإجمالي في عام 2016 بعد تَدَهور **رصيدِ الميزان التجاري**؛ مولِّداً عجزاً بمعدل 23.7٪، أو 3 مليارات دينار مقارنةً بعام 2016 ليصلَ إلى مُستوى باهظٍ قدره 15.6 مليار دينار. ويرْجعُ هذا التَفاقم إلى نُمو الواردات بِمعدَّلٍ يتجاوز الصَّادرات 19,8+%و % 18,1+على التوالي.

فيما يتعلق **بموازنة الخدمات**، فقد استمرَّت في التطوُّر بشكل إيجابي في عام 2017 7,6%+ مقابل 15,7%+ في العام السابق) ، مما أنتج فائضًا قَدره 739 مليون درهم مقابل 688 مليون دينار في عام 2016. وترجع هذه الزيادة إلى التعافي من العجز المسجل في قطاع النقل (25%-)

ارتفع فائضُ **رأس المالِ والمعاملاتِ المالية** بصورةٍ جلية في سنة 2017 ليَصل إلى 9.2 مليار دينار مقابلَ 6.3 مليارات دينار في سنة 2016، مَدْعومًا بضخ صافي تدفقات رأس المال على شكل قروض خارجية على المدى المُتوسط والبعيدْ، في حين لايزال مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي منخفضًا على الرُّغم من نموه (12,8%+)

من جانبه، انخفضَ مستوى **صافِي الأصولِ بالعملةِ الأجنبية**، من 12،935 مليون دينار و 112 يومًا من الاستيرادْ في نهاية سنة 2016 إلى 12،885 مليون دينار و 93 يومًا استيراد في سنة 2017. أما عن احتياطي **صندوق النقد الدولي**، فقد سجَّل ارتفاعا بمعدل 15.8٪ إلى 401 مليون دينار في سنة 2017. وفي الوقت نفسِه، ارتفعتْ موجودات الذهب بمعدَّل 19٪ في نهاية سنة 2017 إلى 424 مليون دينار.
من الناحية النقدية، يعود مُعدل نمو عرض العملة، الذي سجل ارتفاعا من 5.3٪ في 2015 إلى 8.1٪ في سنة 2016 ثم إلى 11.4٪ في سنة 2017، إلى تسارُع المساعداتِ الاقتصادية. (13.2٪ مقابلَ 9.7٪ في سنة 2016) وسجَّل صعودًا رغم انخفاض معدل المطالبات الصافية على مستوى الدولة (11.4٪ مقابل 18.7٪ في سنة 2016). وبدلاً من ذلك، سجلت المطالبات الصافية من الخارج انخِفاضًا بما قيمته 1484- مليون دينار مقابل 2.634- مليون دينار في سنة 2016 .

بالإضافةِ إلى ذلك، تميَّزت الظُروف النقدية بالتشديد على السُّيولةِ البنكية، كما يَتَّضحُ من الحجم الإجْمالي لإعادةِ تمويل المصارفِ مع **بنك تونس المركزي** الذِّي ظلَّ عند مستوياتٍ مرتفعة لينتهي سنة 2017 عند 10.962 مليون دينار مقابل 6.71 مليون دينار تونسي في سنة 2016 .

في هذا السياق، ومواكبةً للاحتياجات المتزايدة للبنوك من السيولة، كثَّف **بنك تونس المركزي** تدخُّلاته باستخدام جميع الأدوات المُتاحة له لسدِّ نقص السيولة التي أصبح هيكليًا .

في الواقع، يُظهر تحليل السيولة في سنة 2017 أن مُتوسِّط حاجةِ المصارفِ من السيولة ارْتفعَ من 9.674 مليون دينار في الربع الثالث من سنة 2017 إلى 10.446 مليون دينار في الربع الرابع من العام نفسه، مع مستوى قياسي قدره 10.909 مليون دينار، سُجِّل في ديسمبر 2017.

وعلى عكس العام الماضي الذي تجاوزت فيه سندات الخزينة الرقم المُخصَّص لها في ميزانية الدولة، فإن إجمالي الميزانية في هذه السندات الصادرة في نهاية سنة 2017، قد تركَّز على مبلغٍ مُتواضعٍ قدره 1.952

مليون دينار للسداد بهذا العنوان من 813 مليون دينار تونسي ما يعادل صافي إيرادات الاكتتاب بمبلغ 1.139+ مليون دينار تونسي مقابل ما قيمته 3.884 مليون دينار تونسي و1.615مليون دينار تونسي و 2.269 مليون دينار تونسي على التوالي في سنة 2016.

في الواقع، ووعْيًا بالتأثير السلبي لعودةِ التوترات على أسعارِ الإستهلاك معَ بلوغ التضخُّم الإجمالي مُستوى 5.3٪ في المتوسط ، قرَّر البنك المركزي تشديدَ سياستِه النقدية عبْر رفعِ سعر فائدته الرَّئيسي في مناسبتين وذلك إلى 4.75٪ في أبريل و 5٪ في ماي 2017. وقد تم استكمال إجراءاته من خلال تشديد كمي بوضع حد أقصى لمبلغ عمليات إعادة التمويل الرئيسية إلى 7000 مليون دينار.

وبالتالي، وعلى الرُّغم من سعر الفائدة الرئيسي الذي ظلَّ دون تغيير منذ نهاية مايو 2017 (5٪) ، ارتفع متوسِّط معدَّل الفائدة في السوق النقدية من **4.94**٪ في يونيو 2017 إلى **5.15**٪ في شهر يوليو، قبل أن يستقر عند مستوى **5,23%** طوال الربع الأخير من سنة 2017**.**

وعلى صعيدٍ آخر ومن حيث المُتوسط السنَوي، سَجَّل سِعر صَرف **الدينار** التونسي في سنة 2017 انخفاضًا بمعدل 12.8٪ أمام **الأورو**، وبمعدل 11.3٪ أمام **الدولار** الأمريكي، ومعدل 7 ، 8 ٪ أمام **الين** الياباني ومعدل 11.9 ٪ أمام **الدرهم المغربي.**

وبالتالي فقد تراجعت وتيرة انزلاقِ الدينار بعد أن سجلتْ انعطافا حاداً، خاصةً خلال الربع الثاني من سنة 2017. وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض قيمة الدينار يُعزى بشكلٍ رئيسي إلى اتِّساعِ العجزِ التِّجاري وتطوُّر **الأورو** في سوق التبادل الدولي**.**

في ما يَتعلَّقُ بسوقِ الأوراقِ المالية، تم إثراء تقييم البورصة في سنة 2017 من خلال إدخالِ شركتين جديدتينِ عبر عرضٍ عمومِّي بسعر ثابت (FPO)، بالتحديد شركة "سانيميد" في السوق البديلة و شركة " مشغل الأثاث الداخلي" في السوق الرئيسية. وهكذا ، بلغ عدد الشركاتُ المدرجةِ في البورصة 81 وحدة في نهاية سنة 2017.

بالإضافة إلى ذلك، تميز تطور سوق الأوراق المالية بالأداء الجيد لمؤشر 'تونانداكس' القياسي الذي سجل زيادة بمعدل 14.5٪ لسنة 2017 وذلك بإغلاق شهر ديسمبر في مستوى 6.281,83 نقطة مقابل أداء 8.9٪ في سنة 2016.

واستمر النسق التصاعدي لمؤشر 'تونانداكس' الملاحظ في سنة 2017 خلال الرُّبع الأول من سنة 2018. وبالتالي أَغلق المؤشر القياسي شهرَ مارس عند مستوى قياسِّي عند ، 7.142,65 نقطة، أي بأداء 13.7٪.
وتستند التوقعات في سنة 2018 على تحقيق تحكُّم نسبي في عجزِ الحساب الجاري لتصلَ إلى 9.7٪ من الناتج المَحلي الإجمالي على أساسِ تطور نمو السياحة والنقل.
أما فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية للدولة لسنة 2018، فهي تستند على توحيدِ مواردِ الدولة من خلال جُملة أمور منها مجموعة من التدابير الجديدة التي تتعلق بمكافحة التهرب الضريبي، مما سَيَحُدُّ من الحاجةِ إلى استخدام مواردِ الاقتراضِ ويحتوي على عجز الموازنة بمعدل 4.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ 6.1٪ في سنة 2017.

الأرقام الرئيسية لنشاط بنك تونس والإمارات

الأموال الذّاتية

بلغت الأموال الذّاتية للبنك بنهاية سنة 2017 قيمة 130.025 مليون دينار مقابل 129.151 مليون دينار في موفى سنة 2016.

(تطوّر الأموال الذّاتية بالمليون دينار)

	2017	2016	نسبة النمو
رأس المال	90,000	90,000	-
الأموال الذّاتية	-840	-840	-
الإحتياطيات	47,438	47, 346	0,2
النتائج المؤجلة	-7.355	-8.293	-11.3
النتيجة الصافية	782	938	-16.6
المجموع	**130.025**	**129,151**	**0.7**

أنشطة الاستثمار:

المصادقات:

سجّلت المصادقات على أنشطة الاستثمار ارتفاعا بنحو 18.2٪ في سنة 2017 عام ليصل إلى 135.187 مليون دينار مقابل 114.719 مليون دينار في سنة 2016.

(ارتفاع قيمة المصادقات بالمليون دينار)

	المصادقات 2017	المصادقات 2015	نسبة النموّ (%)
القروض متوسطة وطويلة الأجل	26.863	14.735	% 82
المساهمات	-	-	-
الإيجار المالي	22.588	32.113	% 42.2
مجموع المصادقات للمؤسسات	**58.976**	**37.323**	**% 58**
مجموع المصادقات	**76.211**	**77.096**	**% -1.1**
المجموع	**135.187**	**114.719**	**% 18.2**

وبالنسبة لميزانية سنة 2017، فقد سجّلت مصادقات البنك ارتفاعا بلغ 15 مليون دينار، والذي تجلى بشكل أساسي في تطوّر قروض الايجار المالي التّي بلغت 32 مليون دينار في سنة 2017 مقابل 23 مليون دينار على مدى السنة المنصرمة، كما تجاوزت بذلك تقديرات ميزانية سنة 2017.

وعلاوة على ذلك، فقد كانت المصادقات على القروض المسندة للأشخاص في شهر ديسمبر 2017 مماثلة للتقديرات الموضوعة (76.211 مليون دينار مقابل 70 مليون دينار).

وفي ضوء هذه الظروف، وتحقيقا لأهداف الميزانية، لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز التدخلات، ولا سيما في مجال تمويل القروض المسندة للأشخاص وقروض الإيجار، التي تعتبر من أهم ما استندت إليه **الخطة الخماسية** للبنك للفترة الممتدة من (2017-2020)

الدّفوعات:

سجّلت الدّفوعات انخفاضا بلغت نسبته 15.7- % خلال سنة 2017 بما يعادل 22 مليون دينار. ويعزى هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى تراجع التعهدات المقدمة من قبل المؤسسات على شكل قروض **متوسطة وطويلة الأجل** والتي انخفضت قيمتها إلى 18 مليون دينار مقارنة بسنة 2016 عقب تراجع النموّ الاقتصادي والضغوط الواقعة على خزينة البنك. ونتيجة لذلك، تم تخصيص جزء من الموارد المالية للبنك لفائدة القروض المسندة للأشخاص.

(ارتفاع الدفوعات بالمليون دينار)

	انجازات سنة 2017	**انجازات سنة 2016**	**نسبة النمو(%)**
القروض متوسطة وطويلة الأجل	25.927	44.398	% -41.6
المساهمات	-	50	-
الإيجار المالي	16.571	19.226	% -13.8
مجموع الدفوعات للمؤسسات	**42.498**	**63.674**	**% -33.3**
مجموع الدفوعات للأفراد	**77.096**	**76.211**	**% -1.1**
مجموع القروض	**118.709**	**140.770**	**% -15.7**

وفيما يخصّ الدفوعات، فقد تجاوز البنك تقديرات الميزانية لسنة 2017 بما يعادل 109.8 %.

ولا يزال البنك مطالبا بتفعيل تدخلاته على شكل قروض **متوسطة وطويلة الأجل** لغاية تحسين مردوديّة موارده.

الأنشطة التجارية:

تطوّر القروض قصيرة الأجل:

شهد جاري القروض قصيرة الأجل تطوّرا بلغ 5.2 مليون دينار في سنة 2017 بما يعادل نسبة 2.1٪ مقارنة بسنة 2016 لينتقل من 248.453 مليون دينار في سنة 2016 إلى 253.695 مليون دينار في سنة 2017، وذلك تمشيا مع نموّ قروض الاستغلال بالدينار بنسبة 15.3٪.

(الأنشطة التجارية بالمليون دينار)

	2017	2016	نسبة النمو(%)
قروض الاستغلال بالدينار	133.352	115.624	15.3
تسهيلات السحب	41.222	40.937	0.7
قروض الاستغلال بالعملة الأجنبية	88.493	77.518	-12.4
تسبقة /إيداع	3.399	1.603	-1796
المجموع	**253.695**	**248.453**	**2.1**

مقارنة مع توقعات سنة 2017، سجّلت الأنشطة التجارية للبنك نموّا قدّر ب23 مليون دينار ويعود ذلك بشكل أساسي إلى نموّ قروض الاستغلال.

المعاملات مع الخارج: الإعتمادات المستنديّة

سجّلت المعاملات مع الخارج انخفاضا بنسبة 16.8٪ في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، حيث تراجعت من 31.9 مليون دينار إلى 26.5 مليون دينار، ويرتبط ذلك بالوضع الاقتصادي الصعب الذي شهدته البلاد (على مستوى الواردات على وجه الخصوص).

المعاملات مع الخارج (بالمليون دينار)

	2017	2016	نسبة النمو(%)
اعتمادات توريد مستنديّة	25.707	28.244	% -9
اعتمادات تصدير مستنديّة	0.820	3.633	% 77.2
المجموع	**26.536**	**31.877**	**-16.8**

وفي الواقع وعلى الرغم من الوضع الاقتصادي الهش، ينبغي أن يعزّز البنك تدخلاته في هذا المجال، لا سيما وأنّه لا يتطلب حشد الموارد المالية في حين يجذب هذا النشاط عمولات هامّة لفائدة البنك.

الكفالات والضمانات

بلغت الضمانات و الكفالات المقدّمة للحرفاء 78 مليون دينار في ديسمبر 2017، مسجّلة بذلك انخفاضا قدره 31 مليون دينار، بما يعادل 28.9-٪ مقارنة بشهر ديسمبر 2016.

الكفالات والضمانات المقدّمة للحرفاء (بالمليون دينار)

	2017	2016	نسبة النمو(%)
ودائع السّوق	57.723	53.370	8.2
كفالات وضمانات أخرى	10.746	10.526	2.1
ضمانات على الإيجار	5.493	418	1214.2
كفالات الحرفاء	73.962	64.314	15.
كفالات بنكية	4.010	45.298	-91.1
الجملة	**77.972**	**109.612**	**-28.9**

موارد البنك

بلغت موارد البنك 1000.426 مليون دينار في نهاية سنة 2017 مقابل 954.091 مليون دينار في نهاية سنة 2016 بارتفاع قدره 54 مليون دينار.

وتتوزّع هذه الموارد على النحو التالي:

- الأموال الذّاتية: 130.025 مليون دينار.
- الإقتراضات: 338.512 مليون دينار.
- ودائع الحرفاء: 539.889 مليون دينار

تطوّر موارد البنك (بالمليون دينار)

	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016	نسبة النمو(%)
الأموال الذّاتية	130.025	129.151	0.7
الإقتراضات	338.512	231.788	46
ودائع الحرفاء	539.889	593.152	-9
	1008.426	**954.091**	**5.7**

الإقتراضات والموارد الخارجية

بلغت الإقتراضات الخارجية والداخلية 338.512 مليون دينار في نهاية سنة 2017 مقابل 231.788 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2016 بارتفاع قدره 106.7 مليون دينار.

تطوّر الإقتراضات (بالمليون دينار)

	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016	فارق ديسمبر 2017/2016	
			القيمة	%
الخطوط الخارجية	4.631	6.363	-1.732	% 27.2
سندات الاقتراض	103.750	110.195	-6.445	% -5.8
إقتراضات ما بين البنوك	-	19.000	-19.000	% -100
إقتراضات في السوق النقدية بالعملة الأجنبية	169.131	41.230	127.901	% 310.2
إقتراضات في السوق النقدية بالدينار	61.000	55.000	6.000	% 10.9
مجموع الإقتراضات	**338.512**	**231.788**	**106.724**	**% 46**

تجدر الإشارة إلى أن البنك قد التجأ إلى السوق النقدية بالدينار والإقتراضات ما بين البنوك خلال سنة 2017. حيث بلغت قيمة هذه الإقتراضات 127.4 مليون دينار تحت تأثير استمرار الضغط على نقد البنك.

وبالإضافة إلى ذلك، وللحفاظ على نفس وتيرة الأنشطة مع تحقيق الأهداف المحدّدة، كان من الضّروريّ ضمان حشد موارد ماليّة إضافيّة متوسطة الأجل للحفاظ على التّوازن المالي للبنك، بما في ذلك استكمال إجراءات إصدار سندات الاقتراض.

وبالمقارنة مع التقديرات المالية، سجّلت القروض ارتفاعا بلغ 9.7 مليون دينار في 31 ديسمبر 2017، ويرجع ذلك أساسا إلى الزيادة في قاعدة القروض في السّوق النقديّة بقيمة 9.7 مليون دينار.

الودائع

بلغت ودائع الحرفاء 539.9 مليون دينار في 31 ديسمبر 2017 مقابل 593.1 مليون دينار في سنة 2016، بانخفاض قدره 53.2 مليون دينار (9-%).

تطوّر الموارد المتأتّية من الودائع (بالمليون دينار)

	2017		2016		نسبة النمو(%)
	القيمة	%	القيمة	%	
حسابات الادخار	66.987	12.4	62.055	10.5	7.9
حسابات آجلة	197.584	36.6	256.013	43.7	23.75
مجموع الودائع الآجلة	**264.571**	**49**	**318.068**	**53.6**	**-17.6**
الحسابات المرئية	275.318	51	118.349	20	1.2
مجموع الودائع بالدينار	**458.550**	**73.6**	**436.417**	**73.6**	**-9**
حسابات آجلة	**6.876**	**0,5**	**3.101**	**0,5**	**121.7**
الحسابات المرئية	**74.463**	**25.9**	**153.634**	**25.9**	**-51.5**
مجموع الودائع بالعملة الأجنبيّة	**81.339**	**26.4**	**156.735**	**26.4**	**48.1**
مجموع الودائع	**539.889**	**100**	**593.152**	**100**	**-9**

سجّلت موارد البنك المتأتّية من الودائع تراجعا بنحو 53.2 مليون دينار مقارنة بسنة 2016 بما يعادل 539.889 مليون دينار، إلّا أنها لم تصل إلى تقديرات الميزانية لسنة 2017. ويقدر هذا الفارق بنحو 38.6 مليون دينار ويعود ذلك أساسا إلى الانخفاض في الودائع الآجلة، وهي الودائع الأعلى قيمة بمبلغ قدره 37.2 مليون دينار ويشمل ذلك تراجع الحسابات المرئيّة التّي سجّلت انخفاضا بلغ 0.2 مليون دينار في 2017.

وفيما يتعلق بميزانية سنة 2017، لم تتخط نسبة الإنجازات نسبة 93.1٪ مقارنة بتقديرات إجمالي الودائع

بالدينار.

ومن ناحية أخرى، سجّل البنك خلال سنة 2017 نموّا على مستوى حسابات التوفير لتنتقل من 62.055 مليون دينار في سنة 2016 إلى 66.987 مليون دينار، وذلك بهدف التحكم في متوسط تكلفة الموارد.

نتائج البنك:

بلغ الناتج البنكي الصافي 44.546 مليون دينار في ديسمبر 2017 مقابل 39.097 مليون دينار في نهاية سنة 2016 بارتفاع قدره 13.9 % .

تطوّر النتائج (بالألف دينار)

	إنجازات 2017	إنجازات * 2016	نسبة النموّ (%)
فوائد ومداخيل مماثلة	54.789	50.203	9.1
العمولات	14.586	13.283	9.8
الأرباح / محفظة السندات	3.489	1.351	158.4
العائدات/ المحفظات	6.390	4.825	31.6
إجمالي ايرادات الاستغلال البنكي	**79.508**	**70.031**	**13.8**
فوائد مدينة وأعباء مماثلة	34.732	30.554	13.7
عمولات مدينة	405	360	12.5
إجمالي مصاريف الاستغلال البنكي	**35.137**	**30.914**	**13.7**
الناتج البنكي الصافي	**44.371**	**39.117**	**13.9**
مصاريف الموظّفين	-22.350	-18.692	14
مصاريف أخرى	16	18	-11.1
مدخرات	-2.176	-1.972	10.3
نتائج الاستغلال الخام	**12.386**	**10.837**	**14.3**
مخصصات المدخرات	-8.431	-8.833	-3.9
مرابيح متأتية من عناصر عادية أخرى	-324	-1.777	361.6
النتيجة	**2.118**	**1.619**	**30.8**
الضريبة على المرابيح	-1.336	-681	96.2
النتيجة الصافية	**782**	**938**	**-16.6**

وبالمقارنة مع النتائج المسجّلة في 31 ديسمبر 2016، ارتفعت إيرادات الاستغلال البنكي بنسبة 13.8٪ في

ديسمبر 2017، ويرجع ذلك أساسا إلى تطوّر إيرادات الفوائد بنسبة 21.9٪.

من ناحية أخرى، سجّلت مصاريف الاستغلال البنكي نسبة نمو بلغت 13.7٪، نتيجة لزيادة الموارد المالية القائمة لتصل إلى 647 مليون دينار في ديسمبر 2017 مقابل 631.7 مليون دينار في ديسمبر 2016.

تطوّر المداخيل البنكية:

سجّلت المداخيل البنكية ارتفاعا بنسبة 13.8٪، لتنتقل من 70.011 مليون دينار في سنة 2016 إلى 79.683 مليون دينار في سنة 2017، وذلك بفضل ارتفاع إيرادات القروض للأفراد **(قروض الاستهلاك)** طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل بما يقارب 3.6 مليون دينار وبنسبة 21.9٪. وسجّلت إيرادات القروض التجارية قصيرة الأجل ارتفاعا بلغ 16.3 مليون دينار في ديسمبر 2017 مقابل 13.9 مليون دينار في نهاية سنة 2016، بزيادة قدرها 17.7٪.

فيما يخص القروض التجارية قصيرة الأجل، فقد سجّلت ارتفاعا بقيمة 16.333 مليون دينار في ديسمبر 2017 مقابل 13.9 مليون دينار في 2016، بزيادة قدرها 17.7٪.

تطوّر المصاريف البنكية :

سجّلت مصاريف الاستغلال البنكي ارتفاعا بنسبة 13.7٪ في السنة المالية 2017 ليصل إلى 35.137 مليون دينار مقابل 30.914 مليون دينار في سنة 2016.

ويعزى هذا النموّ بالأساس إلى ارتفاع الفوائد على ودائع الحرفاء لتنتقل من 631.7 مليون دينار في ديسمبر إلى 647 مليون دينار خلال سنة 2017.

النتيجة:

سجّلت نتائج البنك في نهاية ديسمبر 2017 أرباح صافية تقدّر ب **782 مليون دينار** مقابل **938 مليون دينار** في سنة 2016، بانخفاض قدره 16.6٪.

بنك تونس والإمارات

1. القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2017

القوائم المختومة في 31 ديسمبر 2017

(الوحدة: ألف دينار)

الأصول	إيضاحات	2017/12/31	2015/12/31
خزانة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	**1**	18 360	22 006
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	**2**	153 815	107 998
مستحقات على الحرفاء	**3**	722 072	705 412
محفظة السندات التجارية	**4**	96 193	96 484
محفظة الاستثمار	**5**	18 519	18 444
أصول ثابتة	**6**	16 469	17 200
أصول أخرى	**7**	12 262	13 186
مجموع الأصول		**1 037 690**	**980 730**
الخصوم			
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية	**8**	232 608	117 004
ودائع وأموال الحرفاء	**9**	537 520	592 445
اقتراضات وموارد خصوصية	**10**	120 242	126 947
خصوم أخرى	**11**	17 293	15 183
مجموع الخصوم		**907 663**	**851 579**
الأموال الذاتية			
رأس المال		90 000	90 000
احتياطيات		47 440	47 346
أسهم ذاتية		(840)	(840)
نتائج مؤجّلة		(7 355)	(8 293)
نتائج الفترة		782	938
مجموع الأموال الذاتية	**12**	**130 027**	**129 151**
مجموع الخصوم والأموال الذاتية		**1 037 690**	**980 730**

نتائج التعهّدات خارج الموازنة

مختومة في 31 ديسمبر 2017

(الوحدة: ألف دينار)

	إيضاحات	2017/12/31	2016/12/31
الخصوم المحتملة			
ضمانات وكفالات مقدمة	**13**	77 971	68 788
اعتمادات مستندية		26 536	31 877
مجموع الخصوم المحتملة		**104 507**	**100 665**
التعهّدات المقدّمة			
تعهّدات التّمويل المقدّمة	**14**	59 516	53 218
تعهّدات السندات		20 550	15 600
مجموع التعهّدات المقدّمة		**80 066**	**68 818**
التعهّدات المقبولة			
تعهّدات التّمويل المقبولة		-	-
ضمانات مقبولة	**15**	638 963	531 114
مجموع التعهّدات المقبولة		**638 963**	**531 114**

قائمة النتائج المختومة

الفترة من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2017

(الوحدة: ألف دينار)

	إيضاحات	2017	2016
إيرادات الاستغلال البنكي			
فوائد دائنة ومداخيل مماثلة	**16**	54 789	50 203
عمولات		14 586	13 283
مرابيح عمليّات الصّرف	**17**	3 489	1 351
مرابيح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية	**18**	6 390	4 825
مداخيل محفظة الاستثمار	**19**	254	369
مجموع ايرادات الاستغلال البنكي		**79 508**	**70 031**
أعباء الاستغلال البنكي			
فوائد مدينة وأعباء مماثلة	**20**	(34 732)	(30 554)
عمولات مدينة		(405)	(360)
مجموع أعباء الاستغلال البنكي		**(35 137)**	**(30 914)**
الناتج البنكي الصافي		**44 371**	**39 117**
مخصّصات المدّخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقّات وعناصر خارج الموازنة والخصوم	**21**	(10 016)	(8 946)
مخصّصات المدّخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار	**22**	129	(831)
مصاريف الأعوان	**23**	(22 350)	(18 692)
أعباء الاستغلال العامّة	**24**	(7 974)	(6 911)
مخصّصات استهلاكات الأصول الثّابتة		(2 176)	(1 972)
نتيجة الاستغلال		**1 984**	**1 765**
رصيد ربح /خسارة على عناصر عادية		324	-
الأداء على الشركات		(1 335)	(681)
نتيجة الأنشطة العاديّة		**973**	**1 084**
عناصر خارقة للعادة	**26**	(191)	(146)
النتيجة الصافية		**782**	**938**
نتيجة الرّبح للسّهم الواحد (د ت)	**27**	**0.022**	**0.027**

(*) أرصدة وقعت معالجتها لأغراض محاسبية

الفترة من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2017
(الوحدة: بالألف دينار)

	إيضاحات	2017	2016
أنشطة الاستغلال			
إيرادات الاستغلال البنكي المقبوضة		77 179	66 504
أعباء الاستغلال البنكي المدفوعة		(29 527)	(14 804)
قروض وتسبقات / سداد قروض وتسبقات ممنوحة للحرفاء		(19 177)	9 236
ودائع / سحوبات الحرفاء		(49 289)	19 186
مبالغ مسددة للأعوان ودائنون آخرون		(29 720)	(25 976)
تدفقات نقدية أخرى		(967)	(79 054)
الأداءات المدفوعة على الشركات		(798)	(204)
التدّفقات النقديّة الصافية المخصّصة لأنشطة الاستغلال		**(52 299)**	**(25 112)**
أنشطة الاستثمار			
فوائد وحصص أرباح مقبوضة على محفظة الاستثمار		463	386
إقتناء / تفويت في محفظة الاستثمار		(1 366)	(1 438)
إقتناء / تفويت في أصول ثابتة		(6 198)	(4 447)
التدّفقات النقديّة الصافية المخصّصة لأنشطة الاستثمار		**(7 101)**	**(5 499)**
أنشطة التمويل			
إصدار إقتراضات		10 805	39 195
تسديد إقتراضات		(17 250)	(17 250)
إرتفاع / إنخفاض الموارد الخصوصية		(20 899)	1 888
التدّفقات النقديّة الصافية المخصّصة لأنشطة التمويل		**(27 344)**	**(23 833)**
انعكاسات تقلّبات القيم على السيولة وما يعادل السيولة			
التغيّير الصّافي في السيولة أو ما يعادلها خلال الفترة المحاسبية		(86 744)	(6 778)
السيولة وما يعادل السيولة في بداية الفترة المحاسبية		**(1 709)**	**5 069**
السيولة وما يعادل السيولة في نهاية الفترة المحاسبية		**(88 453)**	**(1 709)**

إيضاحات حول القوائم المالية السنوية في 31 ديسمبر 2017
(الأرقام بالألف دينار تونسي)

1. مرجعية إعداد وتقديم القوائم المالية

تمّ إعداد وتقديم القوائم المالية لبنك تونس والإمارات طبقا للمبادئ المحاسبية المعتمدة عموما بالبلاد التونسية وخاصّة المعيار العامّ للمحاسبة عدد 1 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 ومعايير المحاسبة البنكية (م م من 21 الى 25) المؤرخة في 25 مارس 1999 وقواعد البنك المركزي التونسي التي ضبطها المنشور عدد 24 لسنة 1991 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 كما تمّ تنقيحه بالنصوص اللاحقة.

2. أسس القياس

تم إعداد القوائم المالية لبنك تونس والإمارات على أساس قياس الاقتناء حسب تكلفته التّاريخية. وبالتالي لم تخضع أصول البنك إلى أي هامش إعادة قياس.

3. المبادئ المحاسبية المطبّقة ذات الصلة

1.3. احتساب القروض متوسطة وطويلة الأجل والمداخيل التّابعة لها

تدرج تعهّدات التّمويل خارج الموازنة إلّا في صورة التعاقد عليها وتنقل إلى الموازنة على أساس منح المبالغ للقيمة الاسمية.

يتمّ الإقرار بالعمولة المتعلّقة بالدراسة أو التصرّف بالكامل ضمن النتيجة عند منح المساهمة الأولى.

يتمّ الإقرار بإيرادات القروض ذات الفوائد المحتسبة مسبقا والتي تعاقد عليها البنك في الأجل المتّفق عليه في حساب اقتراض ملحق للتسوية و تظهر في النتيجة بالنسبة للاستحقاق الزمني عند نهاية كلّ فترة محاسبية.

يتمّ الإقرار بإيرادات القروض ذات الفوائد المحتسبة لاحقا في النتيجة شريطة أن تكون مستحقّة.

ينبغي ألا تدرج مؤسسات القرض في نتائجها الفوائد غير المسدّدة أو المدّخرة والتي تخضع لاتفاق أو إعادة جدولة أو تجميع بغضّ النظر عن تصنيف التعهّدات التي تتعلق بها. يتمّ فقط الاقرار بالجزء المتحصّل عليها فعليا في نتائج السنة المحاسبية طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24. يقع الاقرار بعائدات القروض المدينة أو المستحقة والتي لم تسدّد بعد والمتعلّقة بالقروض المصنفة ضمن الأصول المشكوك في استخلاصها في الآجال (صنف 2) أو الأصول التي يصعب استرجاعها كليّا في الآجال (صنف 3) أو ضمن الأصول ذات مخاطرة شبه ميؤوس من استخلاصها (صنف 4) وفقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24، ضمن الأصول الثّابتة تحت بند "الفوائد المعلّقة". ويتمّ الإقرار بهذه الفوائد ضمن النتائج لدى تحصيلها فعليّا.

2.3. احتساب القروض قصيرة الأجل والمداخيل المتعلقة بها

تقيّد القروض قصيرة الأجل خارج الموازنة على أن تكون قد وقع التعهّد بها وتنقل إلى الموازنة على أساس الاستعمال. وتحتسب الفوائد شريطة أن تكون مستحقّة.

3.3. احتساب الأصول المؤجرة

يدرج البنك في موازنته الأصول المحتفظ بها بموجب عقد إيجار تمويلي وفقا للنهج الاقتصادي ويعرضها كمستحقّات بمبلغ يعادل صافي الاستثمار في عقد الإيجار.

يمثّل صافي الاستثمار في عقد الإيجار إجمالي الاستثمار في العقد المذكور مستكمل بسعر الفائدة الضمني لعقد الإيجار.

يمثّل إجمالي الاستثمار في عقد الإيجار هو إجمالي الحد الأدنى للمدفوعات التي يجب أن يتلقاها المؤجّر بموجب عقد إيجار تمويلي.

الحدّ الأدنى لدفعات الإيجار هي المدفوعات التي يجب على المستأجر تسديدها خلال فترة الإيجار.

المنتجات المالية غير المكتسبة هي الفرق بين:

أ- مجموع الحد الأدنى لدفعات الإيجار عن الإيجار المالي؛ و

ب - القيمة المحدثة ل(أ) المذكور أعلاه، بسعر الفائدة الضمنية للعقد.

على مستوى البنك التونسي الإماراتي ووفقا للبنود التعاقدية لاتفاقيات التأجير، فإنه لم يتم التفاوض مع المستأجر على قيمة متبقية غير مضمونة، أو إيجار مشروط. وفي الواقع، فإن جميع عقود التأجير والجداول الزمنية المناظرة لها تأخذ في الحسبان قيمة الشراء فقط في نهاية العقد، وعادة ما تكون 1 دينار، والتي تعتبر قيمة متبقية مضمونة.

يتم تسجيل القيمة المتبقية للأصول المؤجرة خارج الموازنة العمومية تحت باب التعهّدات المقدّمة.

4.3. احتساب محفظة السندات والمداخيل المتعلقة بها

تتكون محفظة السندات التي يمسكها البنك بشكل إجمالي من سندات الاستثمار. وتمسك هذه السندات بنية إحالتها في منظور متوسط وطويل الأجل. وتصنف ضمن سندات المساهمة:

- السندات التي تعد المحافظة المستدامة عليها استراتيجية لنشاط البنك،
- السندات التي تمثّل مساهمات تمويل موضوع اتفاقية إحالة رجعية ولكن لم تتم إحالتها نهائيا.

تسجل المساهمات المكتتبة وغير المحررة في التزام خارج الموازنة حسب قيمة إصدارها وتنقل إلى الموازنة في تاريخ إصدارها.

وتحتسب السندات حسب سعر الشراء دون احتساب المصاريف. وتتم الإشارة إلى إحالة سندات المساهمة في تاريخ نقل ملكية السندات.

وتحتسب الأرباح على السندات التي يكتسبها البنك في النتيجة بمجرد المصادقة الرسمية على توزيعها.

5.3. احتساب الموارد والمصاريف المتعلقة بها

توضع التزامات التمويل المستلمة خارج الموازنة على أن تكون محل تعاقد وتنقل إلى الموازنة تبعا للسحب المنجز.

وتحتسب الفوائض وعمولات تغطية الصرف على القروض في النتيجة على أن تكون مستحقّة.

6.3. تقييم المخاطر وتغطية التعهّدات

1.6.3. مدّخرات خاصّة

تحدد المخصّصات على مخاطر القروض حسب معايير قسمة تغطية المخاطر ومتابعة الاعتمادات موضوع منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 الذي يضبط أصناف المخاطر التالية:

- الصنف 0: أصول جارية،
- الصنف1: أصول التي تحتاج متابعة خاصة،
- الصنف 2: أصول مشكوك في استخلاصها في الآجال
- الصنف 3: أصول يصعب استرجاعها كليّا في الآجال
- الصنف 4: أصول ذات مخاطرة شبه ميؤوس من استخلاصها

وتتطابق نسبة التخصيص المعينة مع النسبة الدنيا لكل صنف مخاطر مطبق على الخطر الواقع تغطيته، أي مبلغ الالتزام مع طرح المصاريف المحفوظة وقيمة الضمانات المتحصل عليها.

وتتمثل قيمة المخصصات لكل صنف مخاطر مطبق فيما يلي:

- أصول مشكوك في استخلاصها في الآجال(صنف 2): 20 %
- أصول يصعب استرجاعها كليّا في الآجال(صنف 3): 50 %
- أصول ذات مخاطرة شبه ميؤوس من استخلاصها ة (صنف 4): 100 %

2.6.3. مدّخرات جماعية

على المؤسسات المقرضة تكوين مدّخرات ذات صبغة عامّة تسمّى " مدّخرات جماعية" تخصم من النتائج لتغطية المخاطر الكامنة على التعهّدات الجاريّة وتلك التي تستوجب متابعة خاصة (صنف 1) على معنى الفصل 8 من المنشور عدد 24 لسنة 1991. لتقييم مقدار هذه المخصّصات، استند البنك إلى المنهجية المرجعية التي أصدرها البنك المركزي التونسي في هذا الخصوص.

في هذا الصدد، قدّر بنك تونس والإمارات المخصّصات حسب المنهجية المرجعية للبنك المركزي التونسي. وقدّرت المخصّصات التي كوّنها البنك بنهاية 2017 بـ 794 5 أد من بينها 156 أد بعنوان سنة 2017.

3.6.3. مدّخرات إضافية

بتاريخ 30 ديسمبر 2013، أصدر البنك المركزي التونسي المنشور عدد 21 لسنة 2013 الذي يفرض على البنوك تكوين مدّخرات إضافية لتغطية المخاطر الصافية المستوجبة على الأصول المصنفة 4 ذات أقدمية تفوق أو تساوي 3سنوات، وذلك حسب النّسب الدنيا التالية:

- 40 % من الخطر الصافي بالنسبة إلى الأصول التي لها أقدمية بالصنف 4 من 3 سنوات إلى 5 سنوات،
- 70 % من الخطر الصافي بالنسبة إلى الأصول التي لها أقدمية بالصنف 4 من 6 سنوات إلى 7 سنوات،
- 100 % من الخطر الصافي بالنسبة إلى الأصول التي لها أقدمية بالصنف 4 تفوق أو تساوي 8 سنوات.

نعني بالخطر الصافي قيمة الأصول بعد خصم:

- فوائد معلّقة،
- ضمانات من الدولة ومؤسسات التأمين والمؤسسات المقرضة،
- ضمانات في شكل ودائع أو أصول مالية يمكن تصفيتها دون أن تتأثر قيمتها،
- مدّخرات مكوّنة طبقا لأحكام الفصل 10 من المنشور عدد 24 لسنة 1991 الموجّه إلى المؤسسات المقرضة.

في هذا الصدد، بلغ مقدار المدّخرات الإضافية التي كوّنها البنك طبقا لمنشور البنك المركزي عدد 21-2013 المؤرّخ في 30 ديسمبر 2013 في 2017/12/31 مجموع 253 21 أد.

في 22 جويلية 2015، أصدر البنك المركزي التونسي المنشور عدد 12 لسنة 2015 الذي ينص على إجراءات استثنائية لدعم الأعمال التجارية في قطاع السياحة والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- ✓ يجوز لمؤسسات القروض اعتماد نفس صنف المخاطر في 31 ديسمبر 2014 بالنسبة للمؤسسات التي تمتّعت بالإجراءات الاستثنائية وتجميد الأقدمية بمعنى الفصل10 مكرر من المنشور عدد 24-91 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 المتعلّق بالمؤسسات السياحية التي تمتّعت بالإجراءات المنصوص عليها في الفصل1 و2 من منشور البنك المركزي عدد 12 لسنة 2015.

- ✓ يجوز لمؤسسات القروض إعادة جدولة تواريخ القروض لسنة 2015 و 2016 الممنوحة للشركات السياحية. ويمكن أن يبدأ سداد هذه المستحقّات اعتبارا من سنة 2017.

بمقتضى المنشور عدد 05 لسنة 2017 المؤرّخ في 24 جويلية 2017 لا تزال مقتضيات المنشور عدد 12 لسنة 2015 سارية على المستحقّات التي حان أجلها.

- ✓ يتوقف التمتّع بهذه الإجراءات على تقديم طلب في الغرض من قبل الشركة المعنيّة مصحوبا بمؤيدات تبيّن انخفاض رقم المعاملات إلى 30% مقارنة بنفس الفترة من السنة المنصرمة.

في سنة 2016، قدّمت 16 شركة عاملة في قطاع السياحة طلب إلى البنك للتمتّع بمقتضيات المنشور عدد 12 لسنة 2015.

ومع ذلك، قام البنك بتصنيف هذه العلاقات وفقا لمقتضيات المنشور عدد 24 لسنة 1991.

4.6.3. مدّخرات على المساهمات

أنجز تقييم سندات المساهمة في التاريخ المختوم بالرجوع إلى قيمة الاستعمال وأدى إلى تكوين مخصصات لتغطية نقص القيمة المحتمل تسجيلها التي تكتسي صبغة ثابتة.

بالنسبة إلى السندات غير المسعرة، يقع التّقييم بالرجوع إلى القيمة الرياضية المصحّحة (باعتبار القيمة المحيّنة لملكيّة الشركة المصدرة) في أحدث تاريخ. ويغطى انخفاض القيمة المحتمل تسجيلها والتي تكتسي صبغة ثابتة.

7.3. العمليات بالعملة الأجنبية

تعالج العمليات التي يجريها البنك بالعملات الأجنبية طبقا لمقتضيات المعايير المحاسبية القطاعية عدد 23 المتعلقة بعمليات العملة الصعبة في المؤسسات البنكية.

- تقيّد العمليات المنجزة بالعملة الأجنبية محاسبيا بشكل منفصل من خلال مسك محاسبة مستقلة لكل العملات الأجنبية المستعملة. وتسمح هذه المحاسبة بالتحديد وضعية الصرف بشكل دوري.

- تؤثر الأعباء والإيرادات المدونة بالعملة الأجنبية على مركز الصرف، ويتم الاقرار بها في الحسابات المفتوحة لكل عملة ذات صلة بمجرد استيفاء شروط الإقرار بها، ثمّ تحويلها إلى المحاسبة بالعملة المرجعية، وذلك على أساس سعر الصرف الفوري السائد في تاريخ الاقرار بها في الحسابات المحفوظة

بالعملات الأجنبية.

- يتمّ تحويل الأعباء والإيرادات المدوّنة بالعملة الأجنبية المدينة ولكن التي لم يحن أجلها في تاريخ إقفال الحسابات على أساس سعر الصرف الساري في تاريخ نهاية الفترة المحاسبية.
- يتمّ عند نهاية كل فترة محاسبية تحويل عناصر الأصول وعناصر الخصوم وعناصر خارج الموازنة المسجّلة في الحسابات بالعملة الأجنبية وحفظها في الحسابات بالعملة المرجعية على أساس سعر الصرف الساري في تاريخ نهاية الفترة المحاسبية.
- يتمّ الإقرار ضمن نتيجة الفترة المعنية بالفرق بين عناصر الأصول وعناصر الخصوم وعناصر خارج الموازنة من جهة والمبالغ الموافقة لها في حسابات مقابل قيمة وضعية الصرف من جهة أخرى.
- إجمالي وضعية الصّرف الراجعة للبنك في نهاية الفترة المحاسبية دائن بقيمة 475 7 أد.
- بلغت قيمة عمليّات الصّرف بالحاضر غير المحصّلة في 2017/12/31 ما يلي:

طبيعة العمليّة	2017/12/31	2016/12/31
الشّراء	5 519	3 078
البيع	5 519	1 850

8.3الأصول الثّابتة والأصول غير الجارية

تقيّد الأصول الثّابتة حسب تكلفة الشراء ويتم احتساب الاستهلاك بطريقة الاستهلاك المتساوي الأقساط.
توّزع الأقساط المعمول بها كما يلي:

- مباني يتم استغلالها: 2,5 %
- أثاث المكاتب: 20 %
- معدات مكتبية: 10 %
- وسائل النقل: 20 %
- التجهيزات: 10 %
- معدات إعلامية: 15 %
- برامج معلوماتية: 33 %

تقيّد الأعباء المؤجلة ضمن بقيّة الأصول عندما يكون لها أثر ايجابي على السنوات المحاسبيّة الموالية. وسيتم تخفيضها على امتداد 3 سنوات.

الإيضاحات (الأرقام بالألف دينار)

1.4. الأصول

الإيضاح 1: الخزينة والأموال لدى البنك المركزي التونسي ومركز الصّكوك البريديّة والخزينة العامة للبلاد التونسية

يمكن تحليل هذا القسم كما يلي:

التسميّة	2017/12/31	2016/12/31
الخزينة وكالات بالدينار	3 155	3 613
الخزينة وكالات بالعملة صعبة	1 303	1 062
البنك المركزي التونسي بالدينار	684	429
البنك المركزي التونسي بالعملة الصعبة	13 218	16 902
المجموع	**18 360**	**22 006**

الإيضاح 2 :القروض على المؤسسات البنكية والمالية

في 31 ديسمبر 2017، شهدت القروض على المؤسسات البنكية والمالية تطوّرا كما يلي:

التسميّة	2017/12/31	2016/12/31
قروض على المؤسسات البنكية	123 294	72 518
قروض على المؤسسات الماليّة	30 521	35 840
المجموع	**153 815**	**107 998**

2-1 القروض على المؤسسات البنكية

القروض على المؤسسات البنكية مفصّلة كالآتي:

التسميّة	2017/12/31	2016/12/31
قروض ما بين البنوك بالعملة الأجنبية	19 619	2 843
قروض "سواب" بالعملة الأجنبية	96 578	41408
أموال لدى مراسلين محليّين	63	65
أموال لدى مراسلين من الخارج	6 995	28 202
مستحقات مرتبطة	39	-
المجموع	**123 294**	**72 518**

- لا يتضمّن هذا الباب أي مستحقّات على الشركات ذات الصّلة
- لا يتضمّن هذا الباب مستحقّات مشكوك في تحصيلها
- تقيّد جميع الفوائد المرتبطة شهريّا ضمن المنتجات.

الإيضاح 3: مستحقّات على الحرفاء:

1.3. إجمالي المستحقّات على الحرفاء

في 31 ديسمبر 2017، تطوّر إجمالي المستحقّات على الحرفاء كما يلي:

التسميّة	2017/12/31	2016/12/31
الحسابات المستحقّة على الحرفاء	39 206	37 916
تمويلات أخرى للحرفاء	762 071	732 235
قروض على الموارد الخصوصيّة	3 167	6 519
المجموع	**804 444**	**776 670**

2.3. المستحقّات على الحرفاء

في 31 ديسمبر 2017، تطوّر إجمالي المستحقّات على الحرفاء كالآتي::

التسميّة	2017/12/31	2016/12/31
قروض قصيرة الأجل(1)	215 912	211 440
قروض متوسطة وطويلة الأجل (2)	505 632	485 714
تأجير مالي (3)	43 694	41 557
حسابات مدينة للحرفاء	39 206	37 916
القيم الاستردادية	-	43
الإجمالي الخام	**804 444**	**776 670**
فوائد معلّقة	(22 653)	(19 478)
مدّخرات خاصّة (*)	(53 925)	(46 142)
مدّخرات جماعيّة	(5 794)	(5 638)
صافي الإجمالي	**722 072**	**705 412**

(*) تشمل هذه الخانة 168 أد في اطار استخدام المدّخرات إثر استخلاص المستحقّات ومبلغ قيمته 479 أد مخصّصة كمدّخرات يتم اعادة تصنيفها في الفوائد المعلّقة.

(1) -القروض قصيرة الأجل والحسابات المرتبطة مفصّلة كالآتي:

التسميّة	2017/12/31	2016/12/31
المبالغ المستحقة التي لم يحن أجلها	210 921	203 481
تسبّقات على ودائع الأجل	1 603	3 399

الديون غير المسدّدة	5 604	6 436
الفوائد والعمولات التي تمّ جمعها مسبقا	-2 246	-1 965
مستحقّات مرتبطة	29	89
المجموع	**215 912**	**211 440**

(2) - القروض متوسطة وطويلة الأجل والحسابات المرتبطة مفصّلة كالآتي:

التسميّة	**2017/12/31**	**2016/12/31**
المبالغ المستحقة التي لم يحن أجلها	466 068	444 723
الديون غير المسدّدة	26 134	28 817
الفوائد والعمولات المستحقة	7 928	8 341
فوائد للتّحصيل	5 333	3 657
تسبقات على الحسابات الجارية	169	186
فوائد مسجّلة مسبقا	-	(10)
المجموع	**505 632**	**485 714**

(3) التعهدّات في صيغة تأجير مالي مفصّلة كالآتي:

التسميّة	**2017/12/31**	**2016/12/31**
المستحقّات	42 228	40 437
الديون غير المسدّدة	630	438
فوائد غير مدفوعة	493	394
فوائد مستحقّة	141	137
مستحقّات أخرى	202	151
المجموع	**43 694**	**41 557**

تمّ توزيع التعهّدات بين الأصول المصنّفة والأصول غير المصنّفة:

طبيعة التعهّد	**الأصول غير المصنّفة**		**الأصول المصنّفة**		**المجموع**	
	2017	**2016**	**2017**	**2016**		**2016**
قروض متوسطة وطويلة الأجل	404 141	391 747	101 491	93 967	505 632	485 714

قروض قصيرة الأجل	187 535	180 941	28 377	30 499	215 912	211 440
حسابات جارية مدينة	35 594	37 354	8 100	562	43 694	37 916
التّأجير المالي	32 542	24 294	6 664	17 263	39 206	41 557
الإجمالي الخام	**659 812**	**634 336**	**144 632**	**142 291**	**804 444**	**776 627**
القيم الاستردادية	-	43	-	-	-	43
المجموع الخام	**659 812**	**634 379**	**144 632**	**142 291**	**804 444**	**776 670**

تمّ توزيع إجمالي تعهّدات الحرفاء حسب قطاع العمل كما يلي:

طبيعة التعهّد	الشركات				الأفراد	المجموع
	فلاحة	صناعة	خدمات	سياحة		
قروض متوسطة وطويلة الأجل	3 033	79 498	79 724	80 311	263 066	505 632
قروض قصيرة الأجل	5 058	85 771	121 721	330	3 032	215 912
حسابات جارية مدينة	534	9 130	33 909	121	-	43 694
التّأجير المالي	805	10 322	21 764	378	5 937	39 206
المجموع الخام	**9 430**	**184 721**	**257 118**	**81 140**	**272 035**	**804 444**

4.3. حركة المستحقّات المصنّفة:

المستحقّات المصنّفة	الأصول المصنّفة 2016	الزيادة/ الانخفاض	الأصول المصنّفة 2017
حسابات جارية مدينة	17 263	453	6 664
قروض ممنوحة للحرفاء	125 028	5 890	137 968
الإجمالي الخام	**142 291**	**6 343**	**144 632**
فوائد معلّقة	(19 478)	(3 175)	(22 653)
مدّخرات	(46 142)	(7 783)	(53 925)
مدّخرات جماعيّة	(5 638)	(156)	(5 794)
مجموع المدّخرات والفوائد المعلّقة	**(71 258)**	**(11 114)**	**(82 372)**

الإيضاح 4: محفظة السندات التجاريّة

تطوّر وضع سندات المساهمة كما يلي:

التّسمية	2017/12/31	2016/12/31
سندات التّوظيف بمداخيل ثابتة	**81 062**	**80 075**

رقاع الخزينة	55 625	54 225
التعهّدات	28 099	28 364
منح الاقتناء في رقاع الخزينة	(1 801)	(1 616)
ناقص القيمة في رقاع الخزينة	(861)	(898)
سندات التّوظيف بمداخيل متغيّرة (أموال متصرّف فيها بنك تونس والامارات وسيكار)	**14 792**	**16 102**
أموال متصرّف فيها	14 792	16 102
مستحقّات مرتبطة	3 136	2 996
الإجمالي الخام	98 990	**99 173**
مدّخرات	2 797	2 689
صافي المجموع	**96 193**	**96 484**

وضعية التّوظيف قصير الأجل موضّحة أدناه:

	القيمة الاسميّة	منحة الشراء	تكلفة الشراء	قيمة السّوق	ناقص القيمة
رقاع الخزينة	55 625	-1 801	53 824	52 963	-861

حركة المدّخرات التيّ يديرها بنك تونس والامارات وسيكار مفصّلة كما يلي:

	مدّخرات 2016	استردادات على المدّخرات	مخصّصات مدّخرات	مدّخرات 2017
حركة المدّخرات التيّ تمّ التصرف فيها	2 689	0	108	2 797

التّسمية	2016/12/31	إقتناء / تفويت	2017/12/31
سندات توظيف بمداخيل ثابتة	**82 589**	**1 135**	**83 724**
رقاع الخزينة	54 225	1 400	55 625
التعهّدات	28 364	-265	28 099
سندات توظيف بمداخيل متغيّرة (أموال يديرها بنك تونس والامارات وسيكار)	**16 102**	**-1 310**	**14 792**
أموال متصرّف فيها	16 102	-1 310	14 792
الإجمالي الخام	**98 691**	**-175**	**98 516**

الإيضاح 5: محفظة سندات الاستثمار

التسميّة	2017/12/31	2016/12/31
سندات مساهمة المؤسسات الشريكة	11 054	8 943
سندات مساهمة أخرى	9 331	11 355
مستحقّات مرتبطة	600	850
المجموع الصّافي	**20 985**	**21 148**
مدّخرات	-2 466	-2 704
المجموع الصّافي	**18 519**	**18 444**

سندات المساهمة مفصّلة كما يلي:

	2017/12/31	2016/12/31
سندات مساهمة	20 385	20 298
سندات مدرجة بالبورصة	7 288	7 288
سندات غير مدرجة بالبورصة	13 097	13 010
مستحقّات مرتبطة	600	**850**
المجموع الخام	**20 985**	**21 148**
مدّخرات	2 466	2 704
المجموع الصّافي	**18 519**	**18 444**

حركة سندات المساهمة خلال السنة المحاسبية كما يلي:

التّسمية	2016/12/31	إقتناء / تفويت	2017/12/31
سندات مساهمة	20 298	87	20 385
مستحقّات مرتبطة	850	-250	600
المجموع الخام	**21 148**	**-163**	**20 985**
مدّخرات	-2 704	238	-2 466
المجموع الصّافي	**18 444**	**75**	**18 519**

1.5 قائمة الشركات التابعة:

الشركات	المقرّ الرئيسي	الأموال الذاتية	%	النتيجة 2017
التونسية الاماراتية	عمارة النور -الطابق الخامس المركز	2 989	% 99,99	77

للمساهمات (C.T.E.I)	العمراني الشمالي تونس			
الاستخلاص السّريع	عمارة النور -الطابق الخامس المركز العمراني الشمالي تونس	3 199	% 99,73	259
بنك تونس والامارات -سيكار	5 شارع محمد بدرة مكرّر 1002 تونس	3 140	% 75,00	303
سيكاف تونس والإمارات	5 شارع محمد بدرة مكرّر1002 تونس	66 112	% 1.92	3 204

5.2. تكلفة شراء سندات المساهمة ونسبة الامتلاك:

المساهمات	تكلفة الشراء	٪	مدّخرات 2017/12/31
بنك تونس والامارات -سيكار	2 250	% 75.000	-
التونسية الاماراتية للمساهمات	5 000	% 99.99	1 732
الاستخلاص السّريع	299	% 99.73	-
سيكاف تونس والإمارات	1 483	% 1.92	-
جربة أغير	2 022	% 43.62	-
المؤسّسات المرتبطة	**11 054**		**1 732**
البنك الوطني الفلاحي	7 288	% 3.83	-
الشركة التونسية للضمان	30	% 1.00	-
شركة صناعة الآجر الجديد	300	% 4.62	300
شركة المساهمة والنّهوض بالاستثمارات	50	% 6.58	50
دار المصرفي	134	% 1.50	51
أكاديمية البنوك و المالية	0.1	% 0.1	-
المصرفية المشتركة للمقاصة	52	% 0.67	-
القطب التنموي ببنزرت	1 000	% 6.67	59
الشركاء المتحدون	100	% 50	-
الصندوق المشترك للتّوظيف في رأس مال التّنمية	375	% 0.75	272
شركة باكوفيل	2	% 0.00	2
مساهمات أخرى	**9 331**		**734**
المجموع	**20 385**		**2 466**

الإيضاح 6:القيم الثابتة

التّسمية	القيمة الخام 2016	إقتناء / تفويت	القيمة الخام 2017	إستهلاكات متراكمة 2016	القيمة الصافية 2016	مخصّصات مدّخرات 2017	استردادات 2017	إستهلاكات متراكمة 2017	القيمة الصافية 2017
أراضي	4 002	0	4 002	-	4 002	0		0	4 002
بناءات	6 831	610	7 441	1 768	5 063	173		1 941	5 500
أثاث وتجهيزات المكاتب	1 674	168	1 842	1 170	504	129		1 298	544
معدات حاسوبية	6 511	337	6 848	4 297	2 214	701		4 997	1 851
معدات النقل	395		395	279	116	42		322	73
تجهيزات	10 764	447	11 211	5 463	5 301	1 248		6 712	4 499
المجموع	**30 177**	**1 562**	**31 739**	**12 977**	**17 200**	**2 293**		**15 270**	**16 469**

الإيضاح 7: وضع الأصول الأخرى

تطوّر وضع الأصول الأخرى في 31 ديسمبر 2016 على النّحو التّالي:

التّسمية	2017/12/31	2016/12/31
الأعوان	4 634	4 586
الدّولة والسّلطات المحلية	1 645	1 165
الدولة والجماعات المحلية	3 584	3 800
مدينون آخرون	100	301
أعباء مؤجّلة	162	334
قروض مكفولة من طرف الدولة	2 137	3 000
المجموع	**12 262**	**13 186**

إيضاح 8: ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية

هذا القسم مفصّل على النّحو التالي:

التّسمية	2017/12/31	2016/12/31
ودائع المؤسسات البنكية	230 239	116 298
ودائع المؤسسات المالية المختصّة	2 369	706
المجموع	**232 608**	**117 004**

ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية مفصّلة على النّحو التالي:

التّسمية	2017/12/31	2016/12/31
إقتراضات واعادة تمويل البنك المركزي	61 000	55 000

التونسي		
إقتراضات واعادة تمويل بالعملة الأجنبية السوق ما بين البنوك	169 131	41 233
إقتراضات واعادة تمويل بالدينار السوق ما بين البنوك	-	19 000
وأموال مراسلين من الخارج	108	161
قروض مرتبطة		904
المجموع	**230 239**	**116 298**

<u>إيضاح 9:</u> ودائع وأموال الحرفاء

1.9 ودائع وأموال الحرفاء حسب طبيعتها

التّسمية	2017/12/31	2016/12/31
ودائع تحت الطلب	379 936	406 331
ودائع آجلة	157 584	186 114
المجموع	**537 520**	**592 445**

هذا القسم مفصّل على النّحو التالي:

التّسمية	2017/12/31	2016/12/31
ودائع آجلة بالدينار	150 708	183 013
ودائع آجلة بالعملة الأجنبية	6 876	3 101
حسابات جارية لأشخاص طبيعيين	33 319	28 314
حسابات جارية لأشخاص اعتباريين	79 841	48 639
حسابات ادّخار	64 646	62 055
حسابات مهنيين بالعملة الأجنبية	5 902	4 730
ودائع بالدّينار قابلة للتحويل	4 804	6 170
شهادات الايداع	40 000	73 000
حسابات مقدمي الخدمات بالعملة الأجنبية	451	1 016
حسابات تجارية دولية	59	546
أشخاص غير مقيمين	63 247	141 169
مبالغ أخرى تعود الى الحرفاء	87 849	40 692
المجموع	**537 520**	**5925**
		593

2.9 ودائع المؤسّسات المرتبطة:

التّسمية	2017/12/31	2016/12/31
ودائع آجلة لمؤسّسات مرتبطة	7 900	7 000
المجموع	**7 900**	**7 000**

3.9 توزيع الودائع الآجلة حسب آجال استحقاقها:

التّسمية	م < 3 أشهر	3 أشهر<م<سنة	سنة <م> 5 سنوات	المجموع
ودائع آجلة	24 306	89 883	43 395	157 584
المجموع	**24 306**	**89 883**	**43 395**	**157 584**

<u>الإيضاح 10</u>: قروض وموارد خاصة

هذا القسم مفصّل على النّحو التّالي:

التّسمية	2017/12/31	2016/12/31
حجم الاقتراضات الخارجية	4 631	6 364
قروض أخرى	115 611	120 583
المجموع	**120 242**	**126 947**

التّسمية	2017/12/31	2016/12/31
اقتراضات خارجية	4 631	6 364
قروض رقاعية	103 750	110 195
قروض أخرى	6 516	8 080
اقتراضات	**114 897**	**124 639**
مصاريف مالية / اقتراضات خارجية	10	35
مصاريف مالية / قروض رقاعية	5 335	2 273
مصاريف مالية مرتبطة	**5 345**	**2 308**
المجموع	**120 242**	**126 947**

تطوّرت الاقتراضات الخارجية على النّحو التّالي:

التّسمية	2017/12/31	2016/12/31
بنك الاستثمار الأوروبي 2	-	1 183
خطّ ائتمان (BIRD)مشروع تكثيف المناطق السقويّة 34.8 مليون يورو	2 211	2 637
خطّ ائتمان مقدّم من ايطاليا 73 مليون يورو	578	578

خطّ ائتمان مقدّم من اسبانيا	1 842	1 842
خطّ ائتمان مقدّم من المؤسسات الصغرى والمتوسطة / شركة ايميت EMIT	124	-
المجموع	**4 631**	**6 364**

<u>الإيضاح 11</u>: خصوم أخرى

التّسمية	**2017/12/31**	**2016/12/31**
هياكل اجتماعية	1 272	2 079
أعوان	4 118	2 591
الدولة والسّلطات المحلية	3 355	2 057
دائنون آخرون	7 094	5 729
قيم مستوجبة بعد الاستخلاص (1)	1 458	2 727
المجموع	**17 297**	**15 183**

(1) تمثل القيم المستوجبة بعد الاستخلاص الرّصيد الصافي بين القيم المقبوضة من الحرفاء للاستخلاص والقيم المستوجبة بعد الاستخلاص

الإيضاح 12: الأموال الذّاتية

	رأس المال	أسهم ذاتية	احتياطات قانونية	احتياطات ذات نظام خاص	الصندوق الإجتماعي	احتياطات للمخاطر البنكيّة	احتياطات أخرى	حصص الأسهم ذات الأولوية في الرّبح المقتناة	النّتيجة المؤجّلة خارج حصص الأسهم ذات الأولوية في الرّبح المقتناة	النّتيجة الصّافية للسنة المحاسبية	المجموع
الرصيد في 2016/12/31	**90 000**	**(840)**	**7 372**	**22 344**	**4 300**	**130**	**13 200**	**834**	**(9 127)**	**938**	**129 151**
تخصيص احتياطات قانونيّة											-
تخصيص احتياطات ذات نظام خاص											-
العمليّات / الصّندوق الإجتماعي					**94**						**94**
توزيع الأرباح											
توزيع أرباح الأسهم ذات الأولوية في الرّبح المقتناة											
النتائج المؤجّلة									**938**	**(938)**	-
تخصيص احتياطات أخرى											
احتياطات لإعادة الاستثمار محرّرة											
نتيجة السنة المحاسبية 2017										**782**	**782**
الرّصيد في 2017/12/31	**90 000**	**(840)**	**7 372**	**22 344**	**4 394**	**130**	**13 200**	**834**	**(8 189)**	**782**	**130 027**

1.12: الأسهم ذات الأولوية في الرّبح مفصّلة على النّحو التّالي:

	القيمة الاسمية	عدد الأسهم	القيمة بالدينار	النسبة المئوية	حقّ التصّويت
	20	46 348	926 960	% 1.02	% 0

2.12. حركة الصّندوق الاجتماعي:

حركة الصّندوق الاجتماعي في سنة 2017 مفصّلة على النّحو التّالي:

التّسمية	المبلغ
الرّصيد في 2017/01/01	4 300
الفوائد	94
المجموع الصّافي	**4 394**

2.13. توزيع رأس المال:

توزيع رأس المال	القيمة الاسمية	عدد الأسهم	القيمة بالدينار	النسبة المئوية	حقّ التصّويت
مساهمين تونسيين (الدّولة التّونسية)	20	1 750 000	35 000 000	% 38.9	% 50
مساهمين أجانب جهاز أبوظبي للاستثمار (ADIA)	20	1 750 000	35 000 000	% 38.9	% 50
مساهمين حاملي أسهم ذات أولوية في الرّبح (ADP)	20	1 000 000	20 000 000	% 22.2	% 0.00
المجموع		**4 500 000**	**90 000 000**	**% 100**	**% 100**

4.4 تعهّدات خارج الموازنة

الإيضاح 13: الضمانات و الكفالات المقدّمة

هذا القسم مفصّل على النّحو التّالي:

التّسمية	2017/12/31	2016/12/31
ضمانات لفائدة الحرفاء	66 829	61 596
القيمة المتبقيّة والموافقة وقبول دفع الإيجار المالي	5 493	452
ضمانات لفائدة المؤسّسات البنكية	5 649	6 740
المجموع	**77 971**	**68 788**

الإيضاح 14: تعهّدات التّمويل المقدمة

هذا القسم مفصّل على النّحو التّالي:

التّسمية	2017/12/31	2016/12/31
تعهّدات الحرفاء	59 516	53 218
المجموع	**59 516**	**53 218**

الإيضاح 15: الضّمانات المستلمة

بلغت قيمة الضمانات المستلمة في شكل رهون حيازة أو رهون عقارية 963 638 ألف دينار.

التّسمية	2017/12/31	2016/12/31
ضمانات مستلمة من الحرفاء	638 963	531 114
المجموع	**638 963**	**531 114**

5.4 قائمة النتائج

الإيضاح 16: فوائد ومداخيل مماثلة

التّسمية	2017/12/31	2016/12/31
معاملات مع المؤسّسات البنكية والمالية	1 097	216
معاملات مع الحرفاء	53 692	49 987
المجموع	**54 789**	**50 203**

هذا القسم مفصّل على النّحو التّالي:

التّسمية	2017/12/31	2016/12/31
عمليّات الخزينة وما بين البنوك	1 097	216
فوائد على القروض	50 511	46 690
مداخيل الإيجار	3 006	3 066
عمولات على التعهّدات	175	231
المجموع	**54 789**	**50 203**

المعاملات مع الحرفاء مفصّلة على النّحو التّالي:

التّسمية	2017/12/31	2016/12/31
فوائد على القروض	50 511	46 690
مداخيل الإيجار	3 006	3 066
عمولات على التعهّدات	175	231
المجموع	**53 692**	**49 987**

الإيضاح 17: مرابيح على عمليات الصّرف

التّسمية	2017/12/31	2016/12/31
مرابيح على عمليات الصّرف	3 489	1 351
المجموع	**3 489**	**1 351**

الإيضاح 18: **عائدات محفظة السّندات التجاريّة**

التّسمية	2017/12/31	2016/12/31
عائدات رقاع الخزينة	3 707	2 328
عائدات التعهّدات	2 091	1 826
عائدات الأموال المتصرّف فيها	592	671
المجموع	**6 390**	**4 825**

إيضاح 19: **عائدات محفظة الاستثمار**

التّسمية	2017/12/31	2016/12/31
عائدات المؤسّسات المشتركة والمؤسّسات المزدوجة	254	369
المجموع	**254**	**369**

هذا القسم مفصّل على النّحو التّالي:

التّسمية	2017/12/31	2016/12/31
حصص أرباح	455	304
ناقص القيمة على السّندات	-201	65
المجموع	**254**	**369**

الإيضاح 20: فوائد مدينة وأعباء مماثلة

التّسمية	2017/12/31	2016/12/31
معاملات مع المؤسّسات البنكية	7 784	6 448
معاملات مع الحرفاء	19 509	19 369
عمليّات الاقراض والموارد الخصوصيّة	192	428
أعباء أخرى للقروض	7 247	4 309
المجموع	**34 732**	**30554**

هذا القسم مفصّل على النّحو التّالي:

التّسمية	2017/12/31	2016/12/31
عمليّات الخزينة وما بين البنوك	7 784	6 448
معاملات مع الحرفاء	19 509	19 369
أعباء أخرى للقروض القراعيّة	7 247	4 309
عمليّات الاقتراضات الخارجيّة	185	364
عمولات على الاقتراضات الخارجيّة	7	64
المجموع	**34 732**	**30554**

الإيضاح 21: مخصّصات المدّخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقّات وعناصر خارج الموازنة والخصوم

هذا القسم مفصّل على النّحو التّالي:

التّسمية		2017/12/31	2016/12/31
استرداد مدّخرات القروض (*)		3 489	1 942
مخصّصات مدّخرات على قروض	-	11 055	-9 931
مخصّصات مدّخرات خارج الموازنة	-	53	-163
مخصّصات مدّخرات الايجار	-	1 252	-336
استرداد مدّخرات الايجار		169	483
مخصّصات مدّخرات مدينون آخرون	-	1 606	-941
استردادات خارج الموازنة	-	292	
المجموع	**-**	**10 016**	**8 946**

أرصدة وقعت معالجتها بخصم مبلغ قدره 230 أد عن الخسائر في الفوائد.

الإيضاح 22: مخصّصات المدّخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار

هذا القسم مفصّل على النّحو التّالي:

التّسمية	2017/12/31	2016/12/31
مخصّصات مدّخرات على سندات	(213)	(831)
استردادات مدّخرات على سندات	342	
المجموع	**129**	**(831)**

الإيضاح 23: مصاريف الأعوان

التّسمية	2017/12/31	2016/12/31
المرتّبات والأجور	16 851	13 755
إمتيازات إضافيّة	895	621
أعباء اجتماعيّة	3 971	3 412
مصاريف الأعوان الأخرى	584	464
مخصّصات الأعوان	49	440
المجموع	**22 350**	**18 692**

الإيضاح 24: العمليّات مع الأطراف المرتبطة

التّسمية	2017/12/31	2016/12/31
أعباء الاستغلال غير البنكي	4 723	4 598
أعباء الاستغلال العامّة الأخرى	3 251	2 313
المجموع	**7 974**	**6 911**

التّسمية	2017/12/31	2016/12/31
أداءات وضرائب	801	563
عمولات الخدمات الخارجيّة	3 870	3 982
النّقل والتنقّلات	52	53
أعباء الاستغلال العامّة الأخرى	3 251	2 313
المجموع	**7 974**	**6 911**

6.4 جدول التدفّقات النّقدية

الإيضاح 25: السيولة وما يعادل السيولة

بلغ رصيد السيولة وما يعادل السيولة 453 88- ألف دينار في 31 ديسمبر 2017 مقابل 709 1- ألف دينار في 31 ديسمبر 2016 :

التّسمية	2017/12/31	2016/12/31
خزانة الفروع بالدينار والبنكية للخدمات IBS	3 155	2 965
خزانة الفروع بالعملة الأجنبية	1 303	1 710
البنك المركزي التونسي بالدينار	684	429
البنك المركزي التونسي بالعملة الأجنبية	13 218	16 902
قروض يومية وآجلة على البنوك	-	-
قروض البنك المركزي التونسي بالعملة الأجنبية	116 197	44 251
أصول لدى مراسلين محليّين	63	62
أصول لدى مراسلين من الخارج	6 995	28 202
اقتراضات وإعادة تمويل البنك المركزي التونسي بالعملة الأجنبية	-61 000	-55 000
اقتراضات وإعادة تمويل السّوق ما بين البنوك بالعملة الأجنبية	-169 068	-41 230
المجموع	**(88 453)**	**(1 709)**

الإيضاح 26: العناصر الخارقة للعادة

طبقا لنصّ القانون عدد 66 لسنة 2017 وخاصّة الفصل عدد 52 منه المؤرخ في 18 ديسمبر 2017، قام البنك بتخصيص مبلغ قدره 191 ألف دينار بما يعادل 5 % من الأداءات الخاضعة للضّريبة على الشركات كمساهمة ظرفيّة لفائدة ميزانيّة الدّولة لسنة 2018.

الإيضاح 27: ربحية السّهم

مكّنت ربحيّة السّهم والأرصدة من تحديد قيمته في سنة 2017 والتّي تتمثّل في:

7.4 ايضاح يتعلّق بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتمثّل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التّي لها انعكاسات على حسابات السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2017 في الآتي:

1. بلغت الحصص الصّادرة عن بنك تونس والامارات سيكار خلال السنة المحاسبة 2017 (التّي تملك الشركة 75% من رأس مالها) 225 ألف دينار.
ويتمتّع بنك تونس والامارات سيكار بشروط عمولة تفاضلية لحسابها الجّاري الدّائن. و قد ارتفعت الفوائد المعلّقة المتأتيّة من هذه الشروط 796 1 ألف دينار خلال سنة 2017.

2. قام بنك تونس والإمارات بتحويل مبالغ مختلفة في شكل أموال متصرّف فيها لفائدة بنك تونس والامارات سيكار وهي شركة تابعة للبنك. وقد بلغ إجمالي هذه المبالغ إلى 792 14 ألف دينار تونسي إلى غاية 31 ديسمبر 2017. وفي مقابل هذه الأموال المتصرّف فيها ، تحصّل بنك تونس والإمارات في 2017 على فوائد توظيفات بقيمة 161 ألف دينار تونسي إضافة إلى القيم الزّائدة المسترجعة بقيمة 383 ألف دينار تونسي. وعلاوة على ذلك، قام البنك بدفع عمولة تصرّف بقيمة 229 ألف دينار تونسي إلى بنك تونس والإمارات سيكار.

3. تحصّل بنك تونس والإمارات، خلال السنة المحاسبية الحالية 2017، من سيكاف تونس والإمارات وهي شركة استثمار ذات رأس مال متغيّر على حصص أرباح بقيمة 292 ألف دينار تونسي.

4. ارتفعت العمولات التّي تحصّل عليها بنك تونس والإمارات خلال السّنة المحاسبية الحاليّة المختومة في 31 ديسمبر 2017 إلى 245 ألف دينار.

   تمّ المصادقة على هذه الاتفاقية من طرف مجلس الادارة في جلسته المنعقدة بتاريخ 16 ديسمبر 2009.

5. تم التوقيع على عقد إيجار بين بنك تونس والإمارات والتونسية الاماراتية للمساهمات لتأجير مكتب تبلغ مساحته 30 م^2 يقع في مقرّ البنك. وقد تمّ تحديد معين الكراء السّنوي ب1.5 ألف دينار. كما تمّ الموافقة والتّراضي على الكراء لمدة 3سنوات اعتبارا من 1 نوفمبر 2006 قابلة للتّجديد الضّمني.

6. يتمتّع بنك تونس والامارات التونسية الاماراتية للمساهمات بشروط تفاضلية لعمولات حسابها الجّاري الدّائن. و قد ارتفعت الفوائد المعلّقة المتأتيّة من هذه الشروط إلى 38 ألف دينار خلال سنة 2017.

7. تمّ التّوقيع بين بنك تونس والامارات وشركة جربة أغير (والتّي يمتلك البنك 43.62% من رأس مالها) ، خلال سنة 2004، على مذكرة تفاهم تتعلّق بوضع جدولة جديدة لسداد الآجال غير المستخلصة بمبلغ إجمالي قدره 451 1 ألف دينار والمتعلّقة بقرض رقاعي يساوي 250 3 ألف دينار والذّي يكفله بنك تونس والامارات. وتغطي هذه الجدولة الفترة الممتدّة من 1 مارس 2005 إلى 1 ديسمبر 2013. وتظهر هذه الجدولة سعر الفائدة السّنوي الذّي يساوي المعدّل الشّهري لنسبة السّوق النّقدية بعد إضافة 3 %.

   تمّ المصادقة على هذه الاتفاقية من طرف مجلس الادارة في جلسته المنعقدة بتاريخ 27 أبريل 2004.

تعهدّات شركة جربة أغير في 31 ديسمبر 2017 مفصّلة على النّحو التّالي:

التعهّدات	المبلغ
أصل الدّين غير المسدّد متوسّط وطويل الأجل	**1966**
الفوائد والعمولات غير المسدّدة	**292**
المجموع	**2258**

8. أسند بنك تونس والإمارات في سنة 2003 إلى شركة الاستخلاص السّريع (والتّي يمتلك البنك 99.73 % من رأس مالها)، تفويض استخلاص عدّة مستحقّات نيابة عنها. وسيتحصّل المفوّض، مقابل خدماته، على عمولة تحتسب وفقا للجدول المرفق بهذا الاتفاق المبرم بين الطرفين. تمّت المصادقة على هذه الاتفاقيّة من قبل الجلسة العامة العاديّة المنعقدة بتاريخ 27 أفريل 2004.

إضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه في 31 ديسمبر 2017 تمّ الاقرار بمبلغ قيمته 600 ألف دينار ضمن أصول موازنة بنك تونس والامارات. ويمثّل هذا المبلغ الحصص مستحقّة القبض.

كما تتمتّع شركة الاستخلاص السّريع بشروط عمولة تفاضلية لحسابها الجّاري الدّائن. و قد ارتفعت الفوائد المعلّقة المتأتيّة من هذه الشروط 466 3 ألف دينار خلال سنة 2017.

9. تمّ تحديد أجر المدير العامّ بموجب قرار وزير المالية بتاريخ 15 ديسمبر 2010. حيث يشمل، بالإضافة إلى الأجر والامتيازات، الحصول على سيارة وظيفية مع التكفل بنفقات استخدامها. وقد تمّ الترفيع في هذا الأجر في سنة 2017 بمبلغ إجمالي قدره 126 ألف دينار يشمل أعباء مساهمة الأعراف.

10. يمنح لأعضاء مجلس إدارة البنك منح حضور تمّ تحديدها من طرف مجلس الإدارة في جلسته المنعقدة بتاريخ 01 جوان 2017. وقد تمّ التّرفيع في منح الحضور خلال السّنة المحاسبيّة 2017 إلى مبلغ إجمالي قدره 43 ألف دينار. كما تحصّل أعضاء اللّجنة الدّائمة للتّدقيق الدّاخلي ولجنة التصرف في المخاطر واللّجنة التنفيذية للقروض على منح بلغ مجموعها 101 ألف دينار خلال سنة 2017.

التقريرُ العام لِمراقبي الحسابات
للسنةِ المُحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2017

السيِّدات والسادة المُساهمين ببنك تونس والإمارات

تقرير عن مراجعة البيانات المالية

إبداء رأي مُراجع الحسابات

تنفيذا لمأمورية التدقيقِ القانونِّي التي عَهِدت بِها إلينا جَمعيتُكم العامَّة، قُمنا بتدقيق البياناتِ المالية لبنك تونس والإمارات **'BTE'** للسنة المُحاسبية التي تشمل الميزانية وكذلك الالتزامات غير المدرجة في كشف الميزانية المنتهية في 31 ديسمبر سنة 2017، قوائم الدَّخل، بيان التدفقات النقدية للسَّنة المنتهية في ذلك التاريخ والمذكرات، التي تضُّم ملخَّصاً للسياسات المحاسبية الهامة، ومذكرات تفسيرية أخرى.
وتُورد هذه البياناتُ المالية المُرفقة بهذا التقرير إجمالي كُشُوف الميزانية **1037690** بحساب الألف من الدينار التونسي وصافي الربح **782** بحساب الألف من الدينار التونسي

حَسَب رَأينا فَإن القَوائم المَاليّة لبنك تونس والإمارات هي بياناتٌ نظاميةٌ وصادقة وتعطي، بصفةٍ إرشادية، صورةً حقيقيةً عن الوضع المالي للبنك في 31 ديسمبر 2017، قوائمَ دخل عملياتِه و التدفُّقات النقدية للسنة المُنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لنظام المحاسبة للشركات المعمول به في تونس.

أساسُ رأي مراقب الحسابات

لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية (ISAs) المَعمولِ بها في تونس.
إن مسؤولياتِنا بمُوجبِ هذه المعايير مَبيَّنَةٌ بشكلٍ أكثر تفصيلاً في قسْمِ *"مسؤوليةُ مُراقبي الحِسابات في تَدقيق البياناتِ المالية"* ضِمن هذا التقرير .نحنُ مُستقلون عن البنك وفقًا لِقواعد أخلاقيات المهنة التي تنطبق على مراجعة البيانات المالية في تونس، وقد التزمنا بالمسؤوليات الأخلاقية الأخرى التي تقع على عاتقنا بموجب هذه القواعد، ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتُشكل أساسًا لرأينا حول التدقيق.

أسئلة التدقيق الرئيسية
إن المسائِل الرئيسية للتدْقيق هي القَضايا التي تم تناولها ،والتِّي، تعتبر، حسب رأينا المهني، الأهمَّ في مراجعة البيانات المالية للفترةِ المشمولةِ بالتقرير. وقَدْ تناولنا هذه الأُمورَ في سياقِ تدْقِيقنا للبيانات المالية ككل ولغرضِ تكوينِ رأينا بشأنِها، ولا نُعبِّر عن رأينا على مسافة من هذه الأمور.

ولقد قررنا أن السُؤالَ المُوضَّح أدناهُ هُو السُّؤال الرَّئيسي لِمُراجعة الحِسابات والذِّي يتوجب إبلاغه في تقريرنا

تطَوُّر الأحكام الخاصة بتخفيض الالتزامات على العملاء

يتَعرَّضُ البنك لمخاطرَ التَّعامُل مع النظراء في محفظة التزاماته المباشرة كما في التزاماتِ التوقيع المقدَّمة للعملاء.

تُشكِّل هذه المخاطرُ المُلازمة للعمل المَصرفي محطَّ انتباه كبير نظرا لأهمية عامِل قُروض العُملاء في ميزانيةِ البنك (69.6٪) وكُلفة المَخاطر المُتَّصلة (تخصيصُ مبلغ 12360 بحسابِ الألف دينار في كُشوف دخلِ السنةِ المُحاسبية).

القواعدُ والأساليب المحاسبية المتعلقة بتقييمِ واحتسابِ الدُّيون المتأخرة في الماضي واهتلاكِها. بالإضافةِ إلى مَعلومات تكميليةٍ عن هذه البُنودِ في البيانات الماليَّة، يَتِمُّ عرضها في المُذكَّرة المُرفقة بالبياناتِ المالية رقم 6-3 وكذلك في المُلاحظتين التوضيحيتين رقم 3 و 21.

وردًّا على ذلك، حَصل لنا فهمٌ للإجراءاتِ التي يضعها بنكُكُم، وتمكنَّا من تقييمِ التنفيذ الصحيحِ لظَوابطَ التَّحكُّم الأساسية، فضلا عن قُدرتها على التَّفادي و/ أو أي عُيوبٍ كُبرى مع التركيزِ على:

- آلية الإشرافِ المُركزة لهدف خفضِ قيمةِ الالتزامات على العُملاء
- مَوْثوقية المعلومات التي يقدمها البنك في ما يتعلَّق بالزبائن ودُيونهم المستحقة التي تتضمَّن مؤشرات انخفاضِ القيمة ،
- الإجراءات والضَوابط التي يُحددها البنك لإدارة مَخاطر التعامُل مع النظير، وتحديدِ العملاء الذين سيتم التخَلِّي عنهم وأولئك الذين سيتم تمويلهُم، وتحديدُ الحدِّ الأدنى من مُخصَّصات التمويل المطلوبة بمُوجب اللَوائحِ المصرفية.
- آلياتِ مراقبة وحِساب الأحْكام الجَماعية والإضافية التي وَضعها البَنك.

وبالإضافة إلى ذلك، تحققنا من خلال أخذ عيِّنات واسعة النطاق أنه تمَّ تحديدُ الالتزامات التي تتضمن مُؤشرات ضَعْف وفقا لنشرة البنك المركزي التونسي رقم 91-24 المتعلقة بتقسيمِ وتغطية المخاطر ورصدِ الالتزامات.

تقريرُ مجلسِ الإدارة

يُعتبر مجلسُ الإدارة مَسؤولا عن تقرير مجلس الإدارة. إنَّ رأينا في القوائم المالية لا يشمل تقرير مجلس الإدارة ونحن لا نُعبِّر عن أي شكل من أشكال التَأييدِ لهذا التقرير.
إن مسؤوليتنا هي التحقُّق من دقة المعلومات المتعلقة بحسابات البنك المقدمة في تقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى البيانات الواردةِ في البيانات المالية.
يتمثل عَملنا في قِراءة تقريرِ مجلس الإدارةِ ومن خلالِ ذلك تقديرُ ما إذا كان هناك تَناقض كبير بينه وبين البياناتِ المالية أو المعرِفة التي اكتسبناها أثناءَ قيامِنا بأعمالِ المراجعة، أو إذا ما تضمَّن تقريرُ مجلس الإدارةِ خطأً جوهريًا، فنحنُ مطالبونَ بالإبلاغِ عن هذه الواقعة.

ليس هنالك ما نرفعه في هذا الصدد.

مَسؤولياتُ الإدارة والقائمينَ على الحَوكمة في ما يتعلق بالبياناتِ المالية.

تضْطَلع الإدارةُ بمسؤوليةِ إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة أمينة ودقيقة وفقاً للنظام المُحاسبي للشركات، وكذلك بالنسبة للمراقبة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد البيانات المالية الخاليةِ من أي عيوبٍ جوهريةٍ، بصرفِ النظر عما إذا كانت هذه العيوبُ نتيجة احتيالٍ أو أخطاء.

عند إعداد البيانات المالية، تضطلع الإدارة بمسؤولية تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة عاملة، والإبلاغُ عند الاقتضاء، عن المسائلِ المتعلِّقة باستمرارِ البنك كمنشأةٍ عاملةٍ وتطبيقُ المبدأ المُحاسبي الخاصُّ بالاستمرار كمنشأة عاملة، ما لم تعتزم الإدَارةُ تصفيةُ البنك أو وقفَ نشاطِه أو عَدَم توفُّر بديلٍ واقعي آخر له.

كما تقع مسؤولية الإشراف على عملية الاسْتِعلامِ المالي للبنكْ على عاتِقِ القَائمين عن الحَوْكمة.

مسؤولياتُ مُراقبي الحساباتِ في تدقيقِ البيانات المالية

وافق مجلسُ إدارتكم على البيانات المالية. وتتمثَّل أهدافنا في: الحصول على قناعةٍ معقولةٍ بأن القوائمَ الماليةً ككلٍ خاليةٌ من أي عيوبٍ جوهرية، سَواءًا كانت ناتجةً عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقريرٍ يتضمن رأي مراقبِ الحساباتِ، تُساوي القناعة المعقولة مُستوى عالٍ من القناعة، وهو مع ذلك لا يضمن أن عمَلية المراجعة التي تتِّم وفقا لمعايير المُحاسبة الدولية ستكشف حتمًا عن أي عيوبٍ ماديةٍ قد تكون موجودة. قد تنشأ هذه العيوب عن احتيال أو عن خطأ، وتُعتبر كُبرى حين يكون من المعقول توقُّع أن، تؤثر،بشكل فردي أو جماعي، على القرَارَاتِ الاقتصادية التي يتّخِذها مُستخدمو البياناتِ المالية إستناداعلى المعلومات المتضمنة لتلك العيوب.

وفي إطارِ إجراءِ تدقيق طِبقا لِمعايير المُحاسبة الدَولية، نَجتَهد بإعطاءِ حُكم مِهني ونتبنى تفكيرا نقديا خلاَلَ عمليَّةِ التدقيق، بما في ذلكَ:

نُحدِّدُ ونقيِّمُ مخاطرَ تَضَمُّن البياناتِ الماليّةِ لعيوبٍ ماديةٍ فادحةٍ، وأن تكونَ ناشئةً عن غِشٍّ أو خَطأٍ، نُصمِّم ونُنَفِّذ إجراءاتِ التدقيقْ لمجابهةِ هذهِ المَخاطر، ونجْمعُ أدلةً قاطعةً كافيةً وملائمةً لأن تكونَ أساسًا لإبداءِ رأينَا. يُعد خطرُ عدمَ الكشفِ عن عيوبٍ ماديةٍ ناشئةٍ عن غِشٍّ أكبرَ من خَطَر عدم الكشف عن عُيوبٍ جوهريةٍ ناجمةٍ عن خطأ، وذلكَ لأنَّ الغِشَّ قد يَسْتَتْبعُ التواطُؤَ والتزْوير و الحذْف المقصود أو التحريف أو التَحايُل على الرَّقابة الدَّاخلية.

نفهم عناصرَ الرقابة الداخلية ذاتَ الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيقٍ مناسبةٍ في هذه الظروف.

نقُوم بتقييمِ مُلائمةِ أساليبِ المحاسبة المستخدمة ومعقوليةَ التقديراتِ المُحاسبية التي أعدَّتها الإدارة، وكذلك المَعلوماتِ ذات الصِّلة المقدَّمة من قبل الإدارة.
نقوم بتقييم العرْض العامِّ وشكلِ ومضمون البياناتِ المالية، بما في ذلك المعلومات المقدَّمة في المذكَّرات ونُقدِّر إذا قدمت البياناتُ المالية العملياتَ والأحداثَ الكامِنة على نحوٍ يقدم صورةً دقيقةً عنها.

نقوم بإبلاغِ القائمينَ على الحوْكَمة المدَى والجدولَ الزمَنيَّ المتوقَّع لأعمالِ المراجعةِ والنتائجَ المُهمة التي تَوصَّلنا إليهَا، بما في ذلك أيَّ وجهٍ من أوْجُه القُصور الأساسيَّة في الرقابة الداخلية قد نَقِفُ عليه خلال تَدقيقنا.

كما نُوفر للقائمينَ على الحَوكَمة إقرارًا بامتثالنا للأخْلاقياتِ المِهَنية ذاتِ العلاقة بالاستقلاليةِ ونُبلغهم بأي علاقاتٍ أوعَوامل أُخرى قد يَكُون من المَعقولِ أن تُؤثِّر على اسْتقلاليتنَا والاحْترازاتِ ذاتِ الصلةِ، إذا لزِمَ الأمر.

نَقوم بِاستخْلاصِ النتائجِ حوْل الطَبيعة المُناسبةِ لِاسْتخدامِ الإدارةِ للمَبدأ المُحاسبي الاستمْرار كمُنشأةٍ عاملة، وَوِفقًا للأدلةِ القَطعيةِ التي حصُلت لدينَا، فِي ما يَتَعلَّقُ بوُجودِ شَكٍ جَوْهَري منْ عدَمه يَتعلَّقُ بأحْداث أو حَالاتٍ قدْ تلقي بظلالٍ منَ الشكّ على قدرةِ البنكِ على الاستمرارِ كمنشأةٍ عاملة. وإذا توصَّلنا إلى وجودِ حالةٍ عدمِ يقينٍ مادِّي، فإنَّنا مُطالبونَ بتوجيهِ انتباه قرَّاءِ تقريرنَا إلى المعلوماتِ الواردةِ في البياناتِ الماليةِ حولَ عدم اليقين هذا، أو إذا لمْ تكُنْ هذه المَعْلوماتُ كافيةً للتعبيرِعن وجْهةَ نظرٍ معدلة، تستندُ استنتاجاتُنا إلى الأدلَّة القَطْعية التي تم الحُصول عليهَا حتى تاريخ تقريرنَا. وقد تُؤدي أحداثٌ أو مواقف مُستقبلية إلى وَقْفِ استمرار البنك كمنشأةٍ عاملة.

و نقومُ بتحديد الأسئلةِ المهمَّة بين تلكَ التِّي طُرحت على المَسئولين على الحَوْكمةِ من حيثُ تدقيقِ البياناتِ الماليةِ للفترةِ المعنِيَّةِ. وهذِه هي المسائلُ الرئيسية لِعملية المُراجعة، نقومُ بإدراجِ هذه المسائلَ في تقريرِنا ماعدا فِي حالِ منْعِ قانونٍ أو لائحةٍ ما نشرَ تلكَ الأسئلة، أو فِي حالاتٍ نادرةٍ للغاية نُقرِّرُ فيها أنَّه لا ينبغِي إدراج سؤال ما في تقريرنا، إذا توقَّعنا بصورَةٍ معقولةٍ أن تفوقَ الآثارُ السلبيةُ المنافعَ التي سَتحصُل للمَصلحةِ العامَّةِ نتيجةَ إبلاغِ ذلك السُّؤال.

<u>تَقرير عن الالتزاماتِ القانونيةِ والتَنظيمية</u>

كمَا قُمنا ضِمن مُهمَّتنا في مُراجعةِ الحِسابات، بعملياتِ التَّحقق المُحدَّدة التي وفقًا للمَعايير التِّي نشرتْها هيئةُ الخبراءِ المُحاسبين التُّونسيين و للنُّصوصِ التَنظيمية المَعْمول بِها في هذا المجالْ.

نَجاعةُ نظامِ الرقابةِ الداخلية

وفقا لأحكامِ المادة 3 من القانون 94-117 المؤرَّخ في 14 نوفمبر 1994 المتعلقةِ بإعادةِ تنظيمِ السوقِ المالية، أجرينَا تقييمًا شاملاً لنجاعةِ نظامِ الرَّقابةِ الداخليةِ للبنك وأوْرَدْنا ملاحظاتنا في تقاريرِ الرقابةِ الداخلية، والتِّي تمثلُ جزءًا لا يتجزأ من هذا التقرير. نُذكِّرُ في هذا الصَّدد أن مسؤوليةَ تصميمِ وتنفيذِ نظامِ الرقابة الداخلية وكذلكَ الرصدُ الدوري لفَعاليَّته وكفاءتِه تقعُ على عاتقِ الإدارة ومجلس الإدَارة. وبناءًا على مُراجعتنا، لمْ نتَوقَّف أوجهِ ضَعفٍ رئيسيةٍ في الرقابةِ الداخلية التي قدْ تُؤثر على رَأينَا في البياناتِ الماليةِ كما هو مُوضَّح أعلاهْ.

امتثالُ مَسْك حِساباتِ الأوراقِ الماليّة لِلْوائحِ المعمولِ بها

عملاً بأَحكامِ المادّة 19 من المَرسوم رقمْ 2728 لسنةِ 2001 المُؤرّخ في 20 نوفمبر 2001، قُمنا بالتحقّق من مُطابَقتة مَسك حساباتِ الأوراقِ المَاليةِ الصَادرة عَن البَنك مع اللوائحِ المَعمولِ بها.

تَقَعُ مَسؤولية ضَمان الامتثال لمتطلبات اللوائح المَعمول بها عَلى عَاتق الإدارة. وبناءً على العناية التي ارتأينَا وجوبَ اتّخاذها، لم نَسْكتشف أي مخالفة تتعلق بمطابقة مَسك حسابات البَنك للأنظمة المَعمول بها.

في 6 أبْريل 2018

مُراقبو الحسابات

مكتب ECC Mazars

مُراقبي الحسابات المُشتركين م.ت.ب.ف M.T.B.F

السيد أحمد بالعيفة

السيد محمد علي العواني الشريف

التّقرير الخاصّ لمراقبي الحسابات
للسنة المحاسبيّة المختومة في 31 ديسمبر 2017

سيداتي وسادتي المساهمين

في بنك تونس والإمارات

بصفتنا مراقبي حسابات بنككم وطبقا لمقتضيات الفصل 62 من القانون عدد 2016 ء 48 بتاريخ 11 جويلية 2016 المتعّلق بمؤسسات القرض والفصول عدد 200 وما بعده و الفصل 475 من مجلة الشركات التجارية، نعرض عليكم في ما يلي ، نقدم لكم تقريرنا حول الاتفاقيّات المقنّنة.

تتمثّل مسؤوليتنا في التأكّد من إحترام الإجراءات القانونيّة الخاصّة بالتراخيص و المصادقات على هذه الإتفاقيّات و العمليّات و من صحة ترجمتها بالقوائم الماليّة. و ليس من مهامنا البحث المعمّق عن وجود مثل هذه الإتفاقيّات و العمليّات و إنّما إحاطتكم علما بخصوصّياتها و شروطها الأساسيّة من خلال المعلومات التي وقع مدّنا بها أو التي أمكن لنا الحصول عليها أثناء القيام بأعمال المراجعة و ذلك دون إبداء الرّأي حول جدوى هذه الإتفاقيّات و العمليّات، حيث يرجع لكم النّظر في تقييم المصلحة النّاتجة عن إبرامها أو إنجازها وذلك لغرض المصادقة عليها.

أ) الإتفاقيات المبرمة والعمليات المنجزة حديثا

نوّد أن نحيطكم علما بأنّ مجلس إدارتكم لم يعلمنا عن أي اتفاقيّات جديدة مبرمة خلال السّنة المحاسبيّة 2017.

ب) العمليّات المنجزة والمتعلّقة باتفاقيّات مبرمة خلال السّنوات الفارطة

نوّد أن نحيطكم علما بأنه قد تمّت مواصلة العمل خلال سنة 2017 بالاتفاقيّات التّالية والتي المصادقة عليها خلال السنوات الفارطة:

1. قام بنك تونس والإمارات بتحويل مبالغ مختلفة في شكل أموال متصرّف فيها لفائدة بنك تونس والامارات سيكار وهي شركة تابعة للبنك. وقد بلغ إجمالي هذه المبالغ إلى 792 14 ألف دينار تونسي إلى غاية 31 ديسمبر 2017. وفي مقابل هذه الأموال المتصرّف فيها ، تحصّل بنك تونس والإمارات في 2017 على فوائد توظيفات بقيمة 161 ألف دينار تونسي إضافة إلى القيم الزّائدة المسترجعة بقيمة 383 ألف دينار تونسي.

   وعلاوة على ذلك، قام البنك بدفع عمولة تصرّف بقيمة 229 ألف دينار تونسي إلى بنك تونس والإمارات سيكار.

2. يتمتّع بنك تونس والامارات التونسية الاماراتية للمساهمات بشروط عمولات تفاضلية لحسابها الجّاري الدّائن و الاعفاء من أعباء مسك الحسابات. و قد ارتفعت الفوائد المعلّقة المتأتيّة من هذه الشروط إلى 1.796 ألف دينار خلال سنة 2017.

3. أبرم بنك تونس والإمارات مع شركة سيكاف تونس والإمارات في 31 جانفي 2007 اتفاقية الجهة الوديعة يضمن بموجبها بنك تونس والإمارات مهمة الجهة الوديعة للسندات والأموال التي تخصّ شركة سيكاف. يتلقّى بنك تونس والإمارات مقابل خدماته أجرة قدرها ألف دينار تونسي دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة وتتولّى شركة سيكاف تونس والإمارات سدادها في الأجل المحدّد.

وعلاوة على ذلك، كانت هذه الإتفاقيّة موضوع ملحق تعديلي بتاريخ 5 جانفي 2009 تمّ بموجبه تغيير العمولات التي يتعين تسلمها من قبل البنك. وبالفعل، ارتفعت عمولة المودع إلى 5 آلاف دينار تونسي مع احتساب الأداءات الذي سيتم تسويته سنويا من قبل شركة سيكاف تونس والإمارات في الأجل المحدّد.

تمّ المصادقة على هذا الملحق التّعديلي من طرف مجلس الادارة في جلسته المنعقدة بتاريخ 16 ديسمبر 2009.

5. أبرم بنك تونس والإمارات مع شركة سيكاف تونس والإمارات في 06 جانفي 2010 اتفاقية توزيع. في مقابل إسداء هذه الخدمة، يتلقى بنك تونس والإمارات من شركة سيكاف تونس والإمارات عمولة توزيع قدرها 0.4 % شاملة لجميع الضرائب تحتسب سنويا على أساس صافي أصول شركة سيكاف تونس والإمارات. ويتمّ احتساب هذه التكاليف بصفة يومية وسيتم اقتطاعها من صافي أصول شركة سيكاف. وسيتم دفع هذه العمولة كل ثلاثة أشهر، وتقدم من قبل شركة سيكاف تونس والإمارات في الأجل المحدّد بمجرّد تقديم الفاتورة.

بلغت العمولات المتحصّل عليها من بنك تونس والإمارات بهذا العنوان 245 ألف دينار تونسي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

تمّ المصادقة على هذه الإتفاقيّة من طرف مجلس الادارة في جلسته المنعقدة بتاريخ 16 ديسمبر 2009.

5. تمّ التّوقيع على عقد إيجار بين بنك تونس والإمارات والتونسية الاماراتية للمساهمات لتأجير مكتب تبلغ مساحته 30 م^2 يقع في مقرّ البنك. وقد تمّ تحديد معين الكراء السّنوي ب1.5 ألف دينار. كما تمّ الموافقة والتّراضي على الكراء لمدة 3سنوات اعتبارا من 1 نوفمبر 2006 قابلة للتّجديد الضّمني.

6. يتمتّع بنك تونس والامارات التونسية الاماراتية للمساهمات بشروط عمولات تفاضلية لحسابها الجّاري الدّائن. و قد ارتفعت الفوائد المعلّقة المتأتيّة من هذه الشروط إلى 38 ألف دينار خلال سنة 2017.

7. تمّ التّوقيع بين بنك تونس والامارات وشركة جربة أغير (والتّي يمتلك البنك 43.62% من رأس مالها) ، خلال سنة 2004، على مذكرة تفاهم تتعلّق بوضع جدولة جديدة لسداد الآجال غير المستخلصة بمبلغ إجمالي قدره 1 451 ألف دينار والمتعلّقة بقرض رقاعي يساوي 3 250 ألف دينار والذّي يكفله بنك تونس والامارات. وتظهر هذه الجدولة سعر الفائدة السّنوي الذّي يساوي المعدّل الشّهري لنسبة السّوق

النّقدية بعد إضافة 3 % .تمّ المصادقة على هذه الاتفاقية من طرف مجلس الادارة في جلسته المنعقدة بتاريخ 27 أبريل 2004.

8. أسند بنك تونس والإمارات في سنة 2003 إلى شركة الاستخلاص السّريع تفويض استخلاص عدّة مستحقّات نيابة عنها. وسيتحصّل المفوّض، مقابل خدماته، على عمولة تحتسب وفقا للجدول المرفق بهذا الاتفاق المبرم بين الطرفين. تمّت المصادقة على هذه الاتفاقيّة من قبل الجلسة العامة العاديّة المنعقدة بتاريخ 27 أفريل 2004.

تتمتّع شركة الاستخلاص السّريع بشروط عمولة تفاضلية لحسابها الجّاري الدّائن. و قد ارتفعت الفوائد المعلّقة المتأتيّة من هذه الشروط 466 3 ألف دينار خلال سنة 2017.

ج) الالتزامات والتعهّدات المتخذّة من قبل الشركة تجاه المسيّرين

تتمثّل الالتزامات والتعهّدات المتّخذة على النّحو المنصوص عليه في الفقرة عدد 5 من الفصل 200 (جديد) من مجلّة الشّركات التّجارية في التّالي:

- تمّ تحديد أجر المدير العامّ بموجب قرار وزير المالية بتاريخ 15 ديسمبر 2010. حيث يشمل، بالإضافة إلى الأجر والامتيازات، الحصول على سيارة وظيفية مع التكفل بنفقات استخدامها. وقد تمّ الترفيع في هذا الأجر في سنة 2017 بمبلغ إجمالي قدره 126 ألف دينار يشمل أعباء مساهمة الأعراف.

- يمنح لأعضاء مجلس إدارة البنك منح حضور تمّ تحديدها من طرف مجلس الإدارة في جلسته المنعقدة بتاريخ 01 جوان 2017. وقد تمّ التّرفيع في منح الحضور خلال السّنة المحاسبيّة 2017 إلى مبلغ إجمالي قدره 43 ألف دينار. كما تحصّل أعضاء اللّجنة الدّائمة للتّدقيق الدّاخلي ولجنة التصرف في المخاطر واللّجنة التنفيذية للقروض على منح بلغ مجموعها 101 ألف دينار خلال سنة 2017.

- ونشير في الختام انّه فيما عدا العمليّات المشار إليها، فإنّه لم يقع اعلامنا عن وجود أي اتفاقيّات مبرمة خلال السّنة المحاسبيّة الحاليّة كما أنّ أعمال التّدقيق التي قمنا بها لم تفرز عن وجود عمليّات أخرى التي تدخل في إطار مقتضيات الفصل 62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرّخ في 11 جويلية 2016 المتعلّق بالبنوك و المؤسّسات الماليّة والفصل 200 وما بعده والفصل 475 من مجلة الشّركات التّجارية.

في 6 أبريل 2018

مراقبو الحسابات
مكتب ECC Mazars
مراقبي الحسابات المشتركين م.ت.ب.ف M.T.B.F

السيد أحمد بالعيفة

السيد محمد علي العواني الشريف

مجموعة بنك تونس والإمارات

2. القوائم المالية المجمّعة

المختومة في 31 ديسمبر 2017

بنك تونس والامارات
موازنة مجمّعة
مختومة في 2017/12/31
(الوحدة: ألف دينار تونسي)

	إيضاحات	2017/12/31	2015/12/31
خزانة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	**1**	19 486	22 006
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	**2**	153 890	108 111
مستحقات على الحرفاء	**3**	724 486	708 028
محفظة السندات التجارية	**4**	160 894	135 962
محفظة الاستثمار	**5**	11 077	27 224
أصول ثابتة	**6**	16 932	17 707
أصول أخرى	**7**	14 817	15 421
مجموع الأصول		**1 101 582**	**1 034 459**
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية	**8**	232 437	117 067
ودائع وأموال الحرفاء	**9**	522 989	579 710
اقتراضات وموارد خصوصية	**10**	115 845	122 557
خصوم أخرى	**11**	21 205	18 814
مجموع الخصوم		**892 476**	**838 148**
رأس المال	**12**	90 000	90 000
احتياطيات	**13**	54 976	58 838
أسهم ذاتية		-840	-840
نتائج مؤجّلة	**14**	-7 355	- 8 293
نتائج الفترة	**15**	649	1 886
أموال ذاتية		**137 430**	**141 591**
أموال ذاتية	**16**	**71 676**	**54 742**
حصّة المجموعة من الأموال الذّاتية		**209 106**	**196 311**
حصّة الأقلية من الأموال الذّاتية		**1 101 582**	**2 034 459**

بنك تونس والامارات

نتائج التعهّدات خارج الموازنة المجمّعة

مختومة في 31 ديسمبر 2017

(الوحدة: ألف دينار)

	إيضاحات	2017/12/31	2016/12/31
الخصوم المحتملة			
ضمانات وكفالات مقدمة	68	77 971	
اعتمادات مستندية	31	26 536	
مجموع الخصوم المحتملة	**100**	**104 507**	
التعهّدات المقدّمة			
تعهّدات التّمويل المقدّمة	53	59 516	
تعهّدات السندات	15	20 550	
مجموع التعهّدات المقدّمة	**68 818**	**80 066**	
التعهّدات المقبولة			
تعهّدات التّمويل المقبولة	-	-	
ضمانات مقبولة	531	638 963	
مجموع التعهّدات المقبولة	**531 114**	**638 963**	

بنك تونس والامارات

قائمة النتائج المجمّعة

الفترة المحاسبيّة المختومة من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2017

(الوحدة: ألف دينار)

2016	2017	إيضاحات	
75 010	**83 538**		**مجموع إيرادات الاستغلال البنكي**
49 863	54 264	**17**	فوائد دائنة ومداخيل مماثلة
13 589	15 312	**18**	عمولات (ضمن النتائج)
1 239	3 489		مرابيح على عمليّات الصّرف
9 002	9 646	**19**	مرابيح على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية
1 317	827	**20**	مداخيل محفظة الاستثمار
30 533	**35 153**		**مجموع أعباء الاستغلال البنكي**
30 041	34 717	**21**	فوائد مدينة وأعباء مماثلة
107	187		عمولات مدينة
385	249		خسائر على محفظة السّندات التجارية والعمليّات الماليّة
44 477	**48 385**		**صافي ايرادات البنك**
39 117	**44 371**		**الناتج البنكي الصافي**
-8 645	-9 314		مخصّصات المدّخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقّات وعناصر خارج الموازنة والخصوم
-1 271	-859		مخصّصات المدّخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار
100	123		ايرادات الاستغلال الأخرى
-19 484	-22 780	**22**	مصاريف الأعوان
-7 487	-8 838	**23**	أعباء الاستغلال العامّة
-2 043	-2 632	**24**	مخصّصات على الاستهلاكات ومخصّصات مدّخرات على الأصول الثّابتة
5 647	**4 085**		**مجموع نتيجة الاستغلال**
-	1 352		رصيد ربح /خسارة متأتيّة من عناصر عادية
-778	-1 413		الأداءات المدفوعة على الأرباح
4 869	**4 024**		**نتيجة الأنشطة العاديّة**
-171	-406		عناصر خارقة للعادة
4 698	3 618		**النتيجة الصافية**
2 812	**2 969**		**حصّة الأقليّة**
1 886	**649**		**نتيجة السّنة المحاسبية**

جدول التدفّقات النّقدية المجمّعة
السّنة المحاسبيّة المختومة في 31 ديسمبر 2017
(الوحدة: بالألف دينار)

أنشطة الاستغلال	إيضاحات	2017	2016
إيرادات الاستغلال البنكي المقبوضة		82 354	70 876
أعباء الاستغلال البنكي المدفوعة		-31 166	-16 666
قروض وتسبقات / سداد قروض وتسبقات ممنوحة للحرفاء		-19 177	9 236
ودائع / سحوبات الحرفاء		-47 117	16 488
مبالغ مسددة للأعوان ودائنون آخرون		-30 314	-27 175
تدفقات نقدية أخرى		-828	-78 891
الأداءات المدفوعة على الشركات		-880	-328
التدفّقات النقديّة الصافية المتأتيّة من أنشطة الاستغلال		**-47 128**	**-26 460**
أنشطة الاستثمار			
فوائد وحصص أرباح مقبوضة على محفظة الاستثمار		-84	2 732
إقتناء / تفويت في محفظة الاستثمار		-12 867	-7 682
إقتناء / تفويت في أصول ثابتة		-4 653	-4 519
التدفّقات النقديّة الصافية المتأتيّة من أنشطة الاستثمار		**-17 604**	**-9 469**
أنشطة التّمويل			
إصدار أسهم (*)		9 687	5 025
اصدار اقتراضات على السّوق العامّة		10 805	-
تسديد إقتراضات على السّوق الماليّة		-20 918	-
توظيفات		-2 685	-1 035
إرتفاع / إنخفاض الموارد الخصوصية		-15 944	23 194
حصص أرباح مدفوعة/ مقبوضة		-	-1 324
التدّفقات النقديّة الصّافية المتأتيّة من أنشطة التّمويل		**-19 055**	**25 860**
التقلّبات الصافية للسيولة وما يعادل السيولة خلال الفترة		-83 787	-10 069
التقلّبات الصافية للسيولة وما يعادل السيولة في بداية الفترة		-3 425	6 644
السيولة وما يعادل السيولة في نهاية الفترة المحاسبية	**25**	**-87 212**	**-3 425**

(*) معطيات لسنة 2016 تمّت معالجتها لأغراض محاسبيّة

إيضاحات حول القوائم المالية المجمّعة
المختومة في 31 ديسمبر 2017

1. مراجع إعداد القوائم الماليّة المجمّعة وتقديمها

تم إعداد القوائم الماليّة المجمّعة لمجمع بنك تونس والإمارات وتقديمها طبقا للمعاييرالمحاسبية المتعارف عليها في تونس والمنصوص عليها خاصّة في:

- المعيار المحاسبي عدد 1
- المعايير المحاسبيّة للمؤسّسات البنكيّة (عدد 21 إلى عدد 25) ؛
- المعايير المحاسبيّة المتعلّقة بالقوائم الماليّة المجمّعة (عدد 35 إلى عدد 37) ؛
- المعيار المحاسبي المتعلّق بتجميع المؤسّسات (عدد 38) ; و
- قواعد البنك المركزي التونسي التي ينظمها منشوره عدد 24 لسنة 1991 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 والمنقّح بالمنشورين عدد 4 لسنة 1999 وعدد 12 لسنة 2001 كما تمّ تنقيحه بالنصوص اللاحقة.

2. تاريخ الختم

يتمّ إعداد القوائم الماليّة المجمّعة بالإعتماد على القوائم الماليّة المختومة للشركات المنتميّة إلى مجال التّجميع في 31 ديسمبر 2017.

3. طرق الاعداد

يقع إعداد القوائم الماليّة لمجمع بنك تونس والإمارات بإتباع طريقة قيس عناصر الأصول حسب التكلفة التاريخيّة.

4. مجال التجميع وطرقه

يتكوّن مجال تجميع مجمّع بنك تونس والإمارات من:

- الشركة الأمّ : بنك تونس والإمارات
- الشركات التّابعة: وهي الشركات التي يمارس عليها بنك تونس والإمارات رقابة حصريّة ; و
- الشركات الشريكة: وهي الشركات التي يمارس عليها البنك تأثيرا ملحوظا

يمكن تقديم الطرق المستخدم في تجميع الشركات التي تدخل في إطار مجال التجميع كما يلي:

- **التجميع التّام**

تتطلّب هذه الطريقة تعويض كلفة اقتناء سندات المساهمة التي يمتلكها البنك في الشركات التّابعة بجملة عناصر الأصول والخصوم لهذه الشركات مع إبراز نصيب الأقليّة في الأموال الذّاتية والنتيجة.

- **التقييم بالمعادلة**

وفقا لهذه الطّريقة، تقيّد المساهمة مبدئيا في التكلفة ثم يتّم التعديل في قيمة المساهمة للأخذ بعين الإعتبار التغييرات اللاحقة لإقتناء حصّة المستثمر في الأصول الصافية للشركة المجمعة.
ويقع تطبيق هذه الطريقة على المؤسّسات التي يؤثر عليها بنك تونس والإمارات تأثيرا ملحوظا.

طبقا لأحكام الفقرة 28 من القانون المحاسبي عدد 35، تجمّع الشركات التّابعة التي لا تدرج ضمن مؤسسات القطاع المالي بداية من السنة المحاسبية 2005 اعتمادا على طريقة التجميع التّام.

يحوصل الجدول الآتي بيانه مجال وطرق التجميع التّي وقع استعمالها لإعداد القوائم الماليّة المجمّعة لمجمّع بنك تونس والإمارات:

الشركات	القطاع	نسبة الرقابة	الصفة	طريقة التجميع	نسبة الفائدة
بنك تونس والإمارات	مالي	% 100	الأمّ	تجميع تامّ	% 100
التونسية الاماراتية للمساهمات	مالي	% 100	شركة تابعة	تجميع تامّ	% 100
الإستخلاص السريع	مالي	% 99.73	شركة تابعة	تجميع تامّ	% 99.73
بنك تونس والإمارات - سيكار	مالي	% 100	شركة تابعة	تجميع تامّ	100%
شركة سيكاف تونس والإمارات	مالي	% 7.36	شركة تابعة	تجميع تامّ	% 7.36

5 القواعد المحاسبية للتقديم والتقييم

1.5.احتساب القروض وعائداتها

يقع الاقرار بتعهّدات التّمويل خارج الموازنة عند التعاقد ويتمّ تسجيلها في الموازنة عند صرف الأموال المتعلّقة بها للقيمة الاسميّة.

يقع الاقرار بعمولات الكفالات ضمن حسابات النتيجة على امتداد فترة التعهد.

يقع الاقرار بمداخيل القروض التّي تمّ احتسابها مسبقا والمتعاقد عليها من طرف المجمّع عند حلول أجلها ضمن حساب ملحق بالتسوية ثمّ يقع ادراجها ضمن النتيجة حسب مبدأ الاستحقاق الزمني عند كل اقفال محاسبي.

تحتسب مداخيل القروض ذات الفائدة المحتسبة لاحقا ضمن النتيجة عند استخلاصها.

ينبغي ألا تدرج مؤسسات القرض في نتائجها الفوائد غير المسدّدة أو المدّخرة والتي تخضع لاتفاق أو إعادة جدولة أو تجميع بغضّ النظر عن تصنيف التعهّدات التي تتعلق بها. يتمّ فقط الاقرار بالجزء المتحصّل عليها فعليا في نتائج السنة المحاسبية طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24. يقع الاقرار بعائدات القروض المدينة أو المستحقة والتي لم تسدّد بعد والمتعلّقة بالقروض المصنفة ضمن الأصول المشكوك في استخلاصها في الآجال (صنف 2) أو الأصول التي يصعب استرجاعها كليّا في الآجال (صنف 3) أو ضمن الأصول ذات مخاطرة شبه ميؤوس من استخلاصها (صنف 4) وفقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24، ضمن الأصول الثّابتة تحت بند "الفوائد المعلّقة". ويتمّ الإقرار بهذه الفوائد ضمن النتائج لدى تحصيلها فعليّا.

2.5.احتساب عمليّات الإيجار المالي

تسجّل الأصول الثّابتة المقدّمة للايجار المالي ضمن أصول الموازنة حسب تكلفة اقتنائها بدون اعتبار الأداء على القيمة المضافة مثل القروض العاديّة الممنوحة للحرفاء وتحتسب وفقا للنظريّة الاقتصادية بدلا من النظريّة الخاصّة بالملكيّة ويقع ادراجها في بند "مستحقّات على الحرفاء".

وينقسم الايجار بين أصل وفوائد. ويقع الاقرار بالقيمة المتبقيّة خارج الموازنة ضمن بند التعهّدات المقدّمة.

تسجّل الشّركات التّي تتمتّع بتمويل في شكل تأجير مالي الأصول المكتسبة كأصول ثابتة وتقوم باستهلاكها خلال الفترة المقدّرة لصلاحيتها للاستخدام. وفي المقابل يتّم احتسابها على أنّها خصوم ويتم تقسيم الاستحقاقات إلى سداد الأصول وأعباء ماليّة.

يتّم إعادة إدراج تمويل التأجير المالي داخل المجمّع بحيث يتمّ إلغاء القروض والاقتراضات والأعباء والإيرادات التبادليّة المسجّلة في القوائم المالية الفردية. وبالتّالي يقع ادراج الأصول المكتسبة فقط كجزء من تمويل التأجير المالي في الموازنة المجمّعة للمجمّع وستخضع للاستهلاك على أساس المعدّل المقدّر على مستوى المجموعة.

3.5- احتساب محفظة السّندات والايرادات المتعلّقة بها

تتكون محفظة السّندات التي يمتلكها المجمع من:

- محفظة السّندات التجارية؛

- سندات المساهمة؛

وقد وقع تقييد السّندات المقيّمة بطريقة المعادلة ضمن الأصول على مستوى الموازنة المجمّعة في بند خاصّ.

- **محفظة السّندات التجارية:**

تصنّف محفظة السّندات التجارية التي يمتلكها المجمع في فئتين:

-سندات المتاجرة: هي السّندات التي تتميز بسيولتها والتي لا تتجاوز مدّة امتلاكها ثلاثة أشهر.

-سندات التّوظيف هي المساهمات التي يقع امتلاكها بنية الاحتفاظ بها لمدّة لا تتجاوز سنة واحدة.

- **محفظة سندات المساهمة:**

تسجّل ضمن سندات المساهمة:

-هي السّندات التي يتوقع امساكها بصفة دائمة بشكل أساسي لنشاط المجمّع؛

- هي السّندات التي تمثّل مساهمات تمويلات والتي ابرمت بشأنها عقود تفويت ولم تتم عملية بيعها بالكامل.

يقع الاقرار بالمساهمات المكتتبة وغير المحرّرة ضمن التعهّدات خارج الموازنة بقيمة الاصدار ويتمّ تحويلها إلى الموازنة في تاريخ تحريرها.

تحتسب السّندات حسب ثمن اقتنائها بعد اقتطاع الأعباء والمصاريف. ويتمّ اقرار التّفويت في سندات المساهمة عند نقل ملكيّة السّندات.

يتمّ الاقرار بحصص الأرباح على السّندات التي تحصّل عليها المجمّع ضمن النتيجة عند المصادقة الرّسمية على توزيعها.

يتمّ الاقرار بزائد قيمة التّفويت ضمن النّتيجة عند استحقاقها ومقابل التّحصيل الفعلي للكمبيالات.

- **السّندات المقيّمة بطريقة المعادلة**

يتمّ ادراج تقلّبات حصّة المجمّع ضمن الأصول الصافيّة للشّركات المجمّعة بطريقة المعادلة بين أصول الموازنة المجمّعة تحت بند "سندات مقيّمة بطريقة المعادلة" وضمن الأموال الذاتية المجمّعة تحت بند " النّتائج المجمّعة".

تشكّل هذه التقلّبات عنصر من عناصر نتيجة استغلال المجمّع ويتمّ ادراجها على مستوى قائمة النّتائج المجمّعة ضمن بند "الحصّة في نتائج السّندات المقيّمة بطريقة المعادلة".

في حالة تجاوز أو تساوي حصّة المجمّع في خسائر الشّركات مع القيمة المحاسبيّة للسندات المسجلّة حسب طريقة التقييم بالمعادلة يتوقّف المجمّع عادة عن الأخذ بعين الاعتبار حصّته في الخسائر اللّاحقة. وبالتّالي تضبط السّندات بقيمة تساوي صفر.

4.5-احتساب عن الموارد والموارد المتعلّقة بها

يتمّ تقييد تعهّدات التّمويل المقبوضة خارج الموازنة عند التعاقد ويتمّ تسجيلها في الموازنة عند السّحب.

يتمّ تقييد الفوائد وعمولات الصّرف على القروض ضمن المصاريف عند استحقاقها.

5.5-تقييم المخاطر وتغطية التعهّدات

1.5.5-مخصّصات للمخاطر على القروض

يتمّ تحديد مخصّصات المخاطر على القروض طبقا لمعايير تقسيم وتغطية المخاطر ومتابعة التعهّدات على النّحو المنصوص عليه في منشور البنك التونسي المركزي عدد 24 لسنة 1991 والذّي حدّد أقسام المخاطر على النحو التّالي:

صنف 0: أصول جارية؛

صنف 1: أصول تتطلّب متابعة خاصّة؛
صنف 2: مشكوك في استخلاصها في الآجال؛
صنف 3: يصعب استرجاعها كليّا في الآجال؛
صنف 4: ذات مخاطرة شبه ميؤوس من استخلاصها؛

ويقع تحديد معدلات التخصيص حسب الحدّ الأدنى لصنف الخطر المطبّق على المخاطر المغطّاة، أي قيمة التعهّدات بعد طرح الفوائد المعلّقة وقيمة الضمانات المتحصّل عليها.

وتتمثّل معدّلات التّخصيص حسب صنف المخاطر المطبّقة في التّالي:

- أصول مشكوك في استخلاصها (صنف 2): 20%
- أصول يصعب استرجاعها كليّا في الآجال (صنف 3): 50%
- أصول ذات مخاطرة شبه ميؤوس من استخلاصها (صنف 4): 100%

2.5.5-مدّخرات على المساهمات

يتمّ تقييم سندات المساهمة في تاريخ الاقفال بالرجوع الى القيمة الاستعمالية التي تفضي إلى تكوين مدّخرات لتغطية ناقص القيمة المحتملة والدّائمة.
بالنّسبة للسندات غير المدرجة في السّوق الماليّة، يتمّ التّقييم بالرّجوع إلى القيمة الحسابيّة المعدّلة (التي تأخذ بعين الاعتبار القيمة المحيّنة لممتلكات الشّركة المصدّرة) في أحدث تاريخ. ويقع تغطية الانخفاض المحتمل والدّائم بهذه المخصّصات.
يتمّ تطبيق القواعد ذاتها على السّندات التي تمّ التّفويت فيها من بنك تونس والامارات إلى التّونسية الاماراتية للمساهمات.

6.5-العمليّات بالعملة الأجنبيّة

تقيّد العمليّات المنجزة بالعملة الأجنبيّة بشكل منفصل في الدّفاتر الممسوكة عن طريق مسك حسابات مستقّلة لكل عملة مستعملة. ويمكّن مسك الدفاتر وفقا لنظام القيد المزدوج المذكور من تحديد وضعيّة الصّرف بصفة دوريّة.

تؤثر الأعباء والإيرادات المدونة بالعملة الأجنبية على وضعيّة الصّرف. ويتم تسجيلها في الدّفاتر المفتوحة لكل عملة ذات صلة بمجرد استيفاء شروط إدراجها، ثم تحويلها في الدّفاتر إلى الدينار التونسي.

7.5-الأصول الثّابتة والأصول غير الجارية

تقيّد الأصول الثّابتة حسب تكلفة الشراء ويتم احتساب الاستهلاك بطريقة الاستهلاك المتساوي الأقساط.
توّزع الأقساط المعمول بها كما يلي:

- مباني يتم استغلالها: 2,5 %

- أثاث المكاتب: 20 %
- معدات مكتبية: 10 %
- وسائل النقل: 20 %
- التّركيب والتّهيئة: 10 %

تقيّد الأعباء المؤجلة ضمن بقيّة الأصول عندما يكون لها أثر ايجابي على السنوات المحاسبيّة الموالية. وسيتم تخفيضها على امتداد 3 سنوات.

6. طرق خاصّة بالتّجميع:

1.6 -معالجة فوارق التّجميع الأولى:

تتمثّل فوارق التّجميع الأوليّ في الفارق بين أسعار اقتناء السّندات والحصّة التّي تمثّلها في الأصول المحاسبيّة الصّافية للشركة المجمّعة في تاريخ اقتنائها. ويتّم توزيع هذه الفوارق بين فوارق التّقييم والقيمة الاضافية النّاتجة عن الإقتناء كما يلي:

- **فوارق التّقييم**

تتمثّل فوارق التّقييم الفرق بين القيمة الصحيحة لعناصر الأصول والخصوم المحدّدة للشّركة المجمّعة وقيمتها المحاسبيّة الصّافية في تاريخ كل اقتناء.

- **القيمة الاضافية النّاتجة عن الإقتناء**

تتمثّل القيمة الاضافية النّاتجة عن الإقتناء في الفرق بين فوارق التّجميع الأوليّ وفوارق التّقييم المحتسبة. ويتم ادراجها ضمن أصول الموازنة المجمّعة. ويتمّ استهلاكها على مدّة استعمالها المتوقعة دون أن تتعّدى مدّة الاستهلاك هذه 20 سنة.

2.6- الأرصدة والمعاملات التبادليّة

يقع حذف الأرصدة التبادليّة إضافة إلى الايرادات والأعباء المتأتيّة من معاملات داخل المجمّع التّي تخصّ شركات تابعة ومجمّعة لها بالكامل.

3.6- معالجة الأداء:

يتمّ إعداد القوائم الماليّة المجمّعة باعتماد طريقة الأداء المؤجّل. ويقع حسب هذه الطّريقة الأخذ بعين الاعتبار الإنعكاسات الجبائيّة المقبلة، الأكيدة أو المحتملة و الدّائنة أو المدينة، للأصول أو الخصوم، للأحداث أو المعاملات السّابقة أو الجّارية.

ويتمّ احتساب الأداء المدين المؤجل بالنّسبة لكل الفوارق الزّمنية التّي يمكن طرحها إذا أمكن اعتبارا أنّه من الممكن تحقيق ربح خاضع للأداء يمكن أن تطرح من هذه الفوارق الزّمنيّة.

كما يقع احتساب الأداء الدّائن المؤجّل بالنّسبة لكل الفوارق الزّمنية الخاضعة للأداء.

7. التّعديلات الرئيسيّة التّي تمّ إجراؤها في إطار إعداد القوائم الماليّة المجمّعة:

1.7- مجانسة الطرق المحاسبيّة:

لقد تمّ القيام بتعديلات لموائمة الطرق المحاسبيّة المعتمدة لاقفال حسابات الشّركات المنتمية إلى مجال التّجميع مع تلك المعتمدة في الحسابات المجمّعة للمجمّع. وتمثّلت هذه التّعديلات في:

- طرق استهلاك الأصول الثابتة الماديّة؛

-احتساب الأصول المقبوضة والمقدّمة في شكل تأجير مالي مع الاعتماد على مقاربة اقتصاديّة واحدة؛

-عدم الأخذ في الاعتبار المدّخرات الخصوصيّة لإعادة التّقييم.

2.7- حذف الأرصدة والعمليّات داخل المجمّع:

وقع حذف الأرصدة والعمليّات داخل المجمّع بغاية الغاء تأثيرها على القوائم الماليّة المجمّعة، و قد شمل الحذف بشكل أساسي:

- حسابات جارية بين شركات المجمّع؛
- عمولات بين شركات المجمّع؛
- مدّخرات تتكوّن من سندات لشركات المجمّع؛
- حصص أرباح مقدّمة من طرف الشّر كات المجمّعة لفائدة بنك تونس والامارات؛
- تفويت في مستحقّات من طرف بنك تونس والامارات لفائدة شركة الاستخلاص السّريع؛
- تفويت في سندات من طرف بنك تونس والامارات لفائدة الشركة التونسية الاماراتية للمساهمات؛
- مخصّصات في شكل أموال متصرّف فيها من طرف بنك تونس والامارات وشركة الاستخلاص السّريع مع شركة بنك تونس والامارات سيكار.

8-ايضاحات تفسيرية:

(الوحدة النّقدية ألف دينار تونسي)

<u>الايضاح 1: خزانة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة</u>

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2017 قيمة 486 19 ألف دينار تونسي مقابل 006 22 ألف دينار تونسي في 31 ديسمبر 2016 كما هو مفصّل على النّحو التّالي:

التسميّة	2017/12/31	2016/12/31
خزانة	5 584	5 032
البنك المركزي التونسي بالدينار	13 902	16 974
المجموع	**19 486**	**22 006**

الايضاح 2: مستحقّات على المؤسّسات البنكيّة والماليّة

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2017 قيمة 153 890 ألف دينار تونسي مقابل 111 108 ألف دينار تونسي في 31 ديسمبر 2016 كما هو مفصّل على النّحو التّالي:

التسميّة	2017/12/31	2016/12/31
مستحقّات على المؤسّسات البنكيّة	123 369	72 631
مستحقّات على المؤسّسات الماليّة	30 521	35 480
المجموع	**153 890**	**108 111**

الإيضاح 3: مستحقّات على الحرفاء:

في 31 ديسمبر 2017، بلغت المستحقّات على الحرفاء رصيدا صافيا للمدّخرات قيمة 724 486 ألف دينار تونسي مقابل 708 028 ألف دينار تونسي في 31 ديسمبر 2016 كما هو مفصّل على النّحو التّالي:

التسميّة	2017/12/31	2016/12/31
الحسابات المستحقّة على الحرفاء	39 206	37 916
تمويلات أخرى للحرفاء	682 113	663 593
قروض على الموارد الخصوصيّة	3 167	6 519
المجموع	**724 486**	**708 028**

الايضاح 4: محفظة السّندات التّجارية

بلغ رصيد محفظة السّندات التّجارية قيمة 160 894 ألف دينار تونسي في نهاية سنة 2017، كما هو مفصّل على النّحو التّالي:

التسميّة	2017/12/31	2016/12/31
سندات التّوظيف	160 894	135 962

المجموع	**160 894**	**135 962**

الايضاح 5: محفظة سندات الاستثمار

بلغ الرّصيد الصّافي لمحفظة سندات الاستثمار قيمة 077 11 ألف دينار تونسي في 31 ديسمبر 2017، كما هو مفصّل على النّحو التّالي:

التسميّة	2017/12/31	2016/12/31
سندات المساهمة	11 077	27 224
المجموع	**11 077**	**27 224**

الايضاح 6: الأصول الثابتة

في 31 ديسمبر 2017، بلغ الرّصيد الصّافي للأصول الثابتة 932 16 ألف دينار تونسي هو مفصّل على النّحو التّالي:

التسميّة	2017/12/31	2016/12/31
الأصول غير الملموسة	445	448
الأصول الملموسة	16 487	17 259
المجموع	**16 932**	**17 707**

الايضاح 7: أصول أخرى

في 31 ديسمبر 2017، بلغ الرّصيد الصّافي لهذا البند 817 14 ألف دينار تونسي مقابل 421 15ألف دينار تونسي في 31 ديسمبر 2016 كما هو مفصّل على النّحو التّالي:

التسميّة	2017/12/31	2016/12/31
حسابات مرتقبة وللتّسوية	11 476	5 285
أخرى	3 341	10 136
المجموع	**14 817**	**15 421**

الايضاح 8: ودائع وأموال المؤسّسات البنكيّة والماليّة

ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لمجمّع بنك تونس والامارات في سنة 2016 و2017 مفصّلة على النّحو التّالي:

التسميّة	2017/12/31	2016/12/31
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية	230 067	117 067
مستحقّات مرتبطة	2 370	-
المجموع	**232 437**	**117 067**

الايضاح 9: ودائع وأموال الحرفاء

ودائع وأموال الحرفاء المجمّع في سنة 2016 و2017 مفصّلة على النّحو التّالي:

التسميّة	2017/12/31	2016/12/31
ودائع تحت الطلب	323 743	403 633
ودائع وأموال أخرى	199 246	176 077
المجموع	**522 898**	**579 710**

الايضاح 10: إقتراضات وموارد خصوصية

الإقتراضات والموارد الخصوصية الخاصّة بالمجمّع في سنة 2016 و2017 مفصّلة على النّحو التّالي:

التسميّة	2017/12/31	2016/12/31
الإقتراضات الموارد الخصوصية	2 241	6 364
إقتراضات أخرى	113 604	116 193
المجموع	**115 845**	**122 557**

الايضاح 11: خصوم أخرى

التسميّة	2017/12/31	2016/12/31
مدّخرات للخصوم والأعباء	2 510	1 316
حسابات مرتقبة وللتّسوية	8 624	10 483
أخرى	10 071	7 015
المجموع	**21 205**	**18 814**

الايضاح 12: رأس المال

في 31 ديسمبر 2017، بلغ رصيد رأس مال مجمّع بنك تونس والامارات 90 000 قيمة ألف دينار تونسي:

التسميّة	2017/12/31	2016/12/31
رأس المال	90 000	90 000
المجموع	**90 000**	**90 000**

الايضاح 13: المخصّصات

مخصّصات مجمّع بنك تونس والامارات مفصّلة على النّحو التّالي:

التسميّة	2017/12/31	2016/12/31
المخصّصات المجمّعة	54 976	58 838
المجموع	**54 976**	**58 838**

الايضاح 14: النّتائج المؤجّلة

النّتائج المؤجّلة لمجمّع بنك تونس والامارات مفصّلة على النّحو التّالي:

التسميّة	2017/12/31	2016/12/31
بنك تونس والامارات	-7 355	-8 293
المجموع	**-7 355**	**-8 293**

الايضاح 15: نتائج السّنة المحاسبيّة

نتائج السّنة المحاسبيّة لمجمّع بنك تونس والامارات مفصّلة على النّحو التّالي:

التسميّة	2017/12/31	2016/12/31
أرباح الأغلبيّة	649	1 886
أرباح الأقلّية	2 969	2 812
المجموع	**3 618**	**4 698**

الايضاح 16: الأموال الذّاتية/ أرباح الأقليّة

الأموال الذّاتية/ أرباح الأقليّة لمجمّع بنك تونس والامارات مفصّلة على النّحو التّالي:

التسميّة	2017/12/31	2016/12/31
مخصّصات الأغلبيّة	68 707	51 908
ايرادات الأقلّية	2 969	2 812
المجموع	**71 676**	**54 720**

الايضاح 17: فوائد دائنة ومداخيل مماثلة

الفوائد دائنة والمداخيل المماثلة لمجمّع بنك تونس والامارات مفصّلة على النّحو التّالي:

التسميّة	2017/12/31	2016/12/31
معاملات مع المؤسّسات البنكيّة	1 208	570
معاملات مع الحرفاء	58 872	49 062
مداخيل أخرى	184	231
المجموع	**54 264**	**49 863**

الايضاح 18: عمولات دائنة

العمولات المسجّلة لمجمّع بنك تونس والامارات مفصّلة على النّحو التّالي:

التسميّة	2017/12/31	2016/12/31
عمولات على العمليّات البنكيّة	15 312	13 589
المجموع	**15 312**	**13 589**

الايضاح 19: مرابيح على محفظة السّندات التّجارية والعمليّات الماليّة

التسميّة	2017/12/31	2016/12/31
صافي الإيرادات على سندات المتاجرة	9 122	7 106
صافي الإيرادات على سندات التّوظيف (*)	524	1 896
المجموع	**9 646**	**9 002**

(*) معطيات 2016 تمّت معالجتها

الايضاح 20: مرابيح محفظة الاستثمار

مرابيح محفظة الاستثمار في سنة 2016 و2017 مفصّلة على النّحو التّالي:

التسميّة	2017/12/31	2016/12/31
حصص ومرابيح مماثلة على سندات المساهمة	508	535
حصص ومرابيح مماثلة على مؤسسات متعلّقة	319	782
المجموع	**827**	**1 317**

الايضاح 21: فوائد مدينة وأعباء مماثلة

الفوائد المدينة والأعباء المماثلة لمجمّع بنك تونس والامارات مفصّلة على النّحو التّالي:

التسميّة	2017/12/31	2016/12/31
معاملات مع المؤسّسات البنكيّة	6 997	4 016
معاملات مع الحرفاء	19 480	18 796
اقتراضات وموارد خصوصيّة	8 016	4 948
فوائد وأعباء أخرى	224	2 281
المجموع	**34 717**	**30 041**

الايضاح 22: مصاريف الأعوان

مصاريف الأعوان لمجمّع بنك تونس والامارات في سنة 2016 و2017 مفصّلة على النّحو التّالي:

التسميّة	2017/12/31	2016/12/31
المرتّبات والأجور	18 898	16 115
أعباء اجتماعيّة	3 882	3 369
المجموع	**22 780**	**19 484**

الايضاح 23: أعباء الاستغلال العامّة

أعباء الاستغلال العامّة لمجمّع بنك تونس والامارات في سنة 2016 و2017 مفصّلة على النّحو التّالي:

التسميّة	2017/12/31	2016/12/31
أعباء الاستغلال غير البنكيّة	2 674	2 686

الأعباء الأخرى للاستغلال	6 164	4 801
المجموع	**8 838**	**7 487**

الإيضاح 24: مخصّصات على الاستهلاكات ومخصّصات على الأصول الذّاتية

المخصّصات على الاستهلاكات والمخصّصات على الأصول الذّاتية لمجمّع بنك تونس والامارات في سنة 2016 و2017 مفصّلة على النّحو التّالي:

التسميّة	2017/12/31	2016/12/31
المخصّصات على الاستهلاكات	2 632	2 043
المجموع	**2 632**	**2 043**

الايضاح 25: السّيولة وما يعادل السّيولة

بلغ رصيد السيولة وما يعادل السيولة 212 87- ألف دينار في 31 ديسمبر 2017 مقابل 425 3-ألف دينار في 31 ديسمبر 2016:

التّسمية	2017/12/31	2016/12/31
خزانة الفروع بالدينار	4 281	3 970
خزانة الفروع بالعملة الأجنبية	1 303	1 062
البنك المركزي التونسي بالدينار	684	72
البنك المركزي التونسي بالعملة الأجنبية	13 218	16 902
قروض ما بين البنوك	123 369	72 631
اقتراضات أخرى	-230 067	-98 062
المجموع	**-87 212**	**-3 425**

ايضاحات اضافيّة

1.2 - 1بلد إقامة شركات المجمّع

الشركات	القطاع	بلد التسجيل	النسبة المئوية للتحكم	المؤهل	طريقة التجميع	نسبة الفائدة
بنك تونس والامارات	مالي	تونس	%100	أم	مجمّعة بالكامل	%100

التونسية الاماراتية للاستثمارات	مالي	تونس	%100	شركة تابعة	مجمّعة بالكامل	%100
الاستخلاص السّريع	مالي	تونس	%99,73	شركة تابعة	مجمّعة بالكامل	%99,73
بنك تونس والامارات ـ سيكار	مالي	تونس	100%	شركة تابعة	مجمّعة بالكامل	%100
التونسية الاماراتية سيكاف	مالي	تونس	9,64%	شركة تابعة	مجمّعة بالكامل	9,64%

2.2-طبيعة العلاقة بين الشركة الأمّ بنك تونس والامارات **و**شركة سيكاف تونس والامارات

شركة سيكاف التونسية الإماراتية هي شركة استثمار ذات رأس مال متغير ينظّمها القانون عدد 83 لسنة 2001 المؤرخ في 24جويلية 2001 يتعلّق بإصدار مجلّة مؤسّسات التّوظيف الجّماعي. تمّ تأسيسها في 29 جانفي 2007 بمبادرة من "بنك وتونس والامارات" ويتولّى بنك وتونس والامارات مهام التّوزيع ويمثّل الجهة الوديعة للأموال والسّندات. ويتكون مجلس إدارة شركة سيكاف بصفة غالبة من ممثلي مجمّع بنك تونس والامارات، وبالتالي فإن المجمّع يمارس على شركة سيكاف رقابة حصرية.

2.3- الصّيغة القانونيّة القانوني والغرض من الشّركات التّابعة:

	الشكل القانوني	**غرض الشركة**
بنك تونس والامارات	شركة خفية الاسم	مصرف
الاستخلاص السّريع	شركة خفية الاسم	استرداد المستحقّات البنكية
سيكار	شركة خفية الاسم	المساهمة أو الاستثمار في الأموال الذّاتية للشركة
شركة تونس والامارات	شركة خفية الاسم	إدارة محفظة الأوراق الماليّة ذات الايرادات الثّابتة من خلال استخدام أموالها الذّاتية دون استخدام أيّ موارد أخرى.

2 -محفظة السّندات التّجارية

تصنّف محفظة السّندات التجارية التي يمتلكها المجمع في فئتين:

-سندات المتاجرة: هي السّندات التي تتميز بسيولتها والتي لا تتجاوز مدّة امتلاكها ثلاثة أشهر.

-سندات التّوظيف هي المساهمات التي يقع امتلاكها بنية الاحتفاظ بها لمدّة لا تتجاوز سنة واحدة.

3. ربحيّة السّهم الواحد للمجمّع

التّسمية	2017/12/31	2016/12/31
صافي الأرباح (بالألف دينار تونسي)	649	1 886
الحصص الممنوحة للأسهم ذات الأولوية في الرّبح ADP (بالألف دينار تونسي)	-	-
صافي الأرباح الممنوحة للأسهم العادية (بالدينار)	649	1 886
معدّل عدد الأسهم العادية (يتضمّن الأسهم ذات الأولوية في الرّبح)	3 500	3 500
أرباح السّهم (بالدّينار)	**0.185**	**0.539**

4-حركة الأموال الذّاتية

	رأس المال الاجتماعي	الأسهم الذّاتية	المخصّصات المجمّعة	النّتائج المؤجّلة	النّتائج الصّافية للسّنة المحاسبيّة	المجموع
الرّصيد بتاريخ 2016/12/31	90 000	-840	58 838	-8 293	1 886	41 591
تقلّبات المدّخرات المجمّعة	-	-	-3 862	-	-	-3 862
تخصيص ايرادات السّنة المحاسبيّة عدد 1	-	-	-	938	- 1886	-948
حصّة المجمّع من الايرادات	-	-	-	-	1 886	1 886
الرّصيد بتاريخ 2017/12/31	**90 000**	**-840**	**54 976**	**-7 355**	**649**	**137 430**

القرارات المصادق عليها خلال الجلسة العامّة العاديّة

في 25 أبريل 2018

القرار 1

إنّ الجلسة العامة العادية بعد الاستماع إلى تلاوة:

تقارير مجلس الإدارة المتعلقة بالقوائم المالية لبنك تونس والإمارات والقوائم المالية المجمّعة الخاصّة بمجمّع بنك تونس والإمارات المختومة في 31 ديسمبر2017.

تقارير مراقبي الحسابات حول القوائم الماليّة لبنك تونس والامارات والقوائم الماليّة المجمّعة لمجمّع بنك تونس والامارات المختومة في 31 ديسمبر 2017.

والامارات والقوائم الماليّة المجمّعة لمجمّع بنك تونس والامارات المختومة في 31 ديسمبر 2017.

تمّت المصادقة على هذا القرار بـالإجمـاع.

القرار 2

إنّ الجّلسة العامّة العاديّة بعد الاستماع إلى تلاوة التّقرير الخاصّ بمراقبي الحسابات المتعلق بالاتفاقيات المبرمة التي ينظّمها الفصل 62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرّخ في 11 جويلية 2016 المتعلّق بالبنوك و المؤسّسات الماليّة والفصل 200 وما بعده والفصل 475 من مجلة الشّركات التّجارية تصادق على الإتفاقيّات المذكورة.

تمّت المصادقة على هذا القرار بـالإجمـاع.

القرار 3

إنّ الجلسة العامة العاديّة بعد الإطّلاع على نتائج السنة المحاسبيّة 2017، تبرئ ذمّة أعضاء مجلس الإدارة إبراء تامّا وبدون أي تحفظ على تصرّفهم خلال السنة المالية 2017.

تمّت المصادقة على هذا القرار بـالإجمـاع.

القرار 4

تقرّر الجّلسة العامة العاديّة تخصيص الأرباح المحقّقة عن السنة المالية 2017 كما يلي:

بالدينـار

- نتائج مؤجّلة 2016: 8.190.729.219-

- النتائج الصافية للسنة المحاسبية 2017: 782.461.844
- النتائج المزمع تأجيلها: 8.190.729.219-

تمّت المصادقة على هذا القرار بـالإجمـاع.

القرار 5:

تقرّر الجّلسة العامّة العاديّة تحديـد قيمة منح الحضـور بمبلغ صافي قدره ألف دينـار لكـلّ عضـو مجلـس إدارة بالنسبة لكـل اجتمـاع مجلس إدارة.

تمّت المصادقة على هذا القرار بـالإجمـاع.

القرار 6

تقرّر الجلسة العامّة العاديّة تعيين مكتبين جديدين لمراقبة الحسابات خلال الفترة الماليّة : 2018-2019-2020

1. مكتب السيّدة نور الهدى الحنان والذّي يتقاضى أتعاب سنويّة طبقا لنظام أجور مراقبي الحسابات، تضاف إليها مبلغ قدره 17 ألف دينار يتعلّق بمهام خاصّة.
2. مكتب السيّدة نور الهدى الحنان والذّي يتقاضى أتعاب سنويّة طبقا لنظام أجور مراقبي الحسابات، تضاف إليها مبلغ قدره 17 ألف دينار يتعلّق بمهام خاصّة.

تمّت المصادقة على هذا القرار بـالإجمـاع.

القرار 7

تقرّر الجّلسة العامّة العاديّة تسمية السيّد مختار الحجيّ عضوا ممثّلا للدّولة التونسية عوضا عن السيّد محمد طاهر بالأسود بتاريخ 22 جوان 2017 وعلى تسمية السيّد منير الرّمضاني عوضا عن السيّد مختار الحجيّ بتاريخ 5 فيفري 2018 للفترة المتبقيّة من عضويّتهما.

تمّت المصادقة على هذا القرار بالإجماع .